

# القسم الرابع



## الفساد هنا والفساد هناك !

فى أوائل شهر نوفمبر الماضى كان المستشار الألمانى السابق " هلموت كول " يحتفل مع شعبه بالذكرى السنوية بسقوط جدار برلين ، هذا السقوط الذى أعتبر بداية توحيد ألمانيا حيث تم على يد المستشار السابق ، وكان هذا مبررا لأن يعتبر الألمان " كول " أحد خمسة عشر شخصية شكلت تاريخ ألمانيا فى القرن العشرين . ولو كان " يوسف وهبى " أو " حسن الإمام " على قيد الحياة ، لوجدا فيما حدث بعد ذلك ، ربما بساعات ، أو أيام ، تقل عن أصابع اليد الواحدة مادة لفيلم سينمائى أو مسرحية على درجة عالية من المساوية والمفارقات من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار أو العكس !

كانت نقطة البداية من صورة " البطل " إلى صورة " خائن الأمانة " فى الخامس من نوفمبر حيث اضطر " والتر ليسر كيب " أمين عام صندوق الحزب الديموقراطى للمسيحى الذى كان يتولى " كول " رئاسته الفخرية ، فيما نقلت " عزة سامى " بالأهرام ، أن يقوم بتسليم نفسه إلى السلطات الألمانية التى كانت تريد القبض عليه لتهامه بالتهرب والغش الضريبى ، وإذا بالتحقيق معه يفتح الباب على ملف كبير يخص المستشار السابق نفسه بما يعد فى النظام الألمانى " فضيحة " تستحق التشهير والتحقيق والاعتزال ، دون أن تشفع للرجل هذه الأعوام الطويلة التى قاد فيها جزئى ألمانيا نحو الوحدة ، وقاد الاقتصاد الألمانى نحو الازدهار والتقدم .

أما التهمة التى وُجّهت للرجل فهى أنه قد أدخل فى صندوق الحزب أموالا من البعض دون أن تسجل فى حساب الحزب ، وفقا لرغبة الذين منحوا هذه الأموال . وقد اعترف كول بأنه فى الفترة من ١٩٩٣ - ١٩٩٨ قد قبل مبالغ تصل إلى ٣٠٠ ألف مارك سنويا لتمويل نشاط الحزب فى ألمانيا الشرقية . ولا بد أن يتنبه القارئ إلى أن هذه المبالغ لم تكن بهدف أن يثرى الرجل ثراء شخصيا ، بل كانت لتمويل النشاط الحزبى داخل ألمانيا !

ثم نقل الكاميرا إلى بقعة أخرى . . على الأرض المحتلة فى فلسطين ، وأيضا الاتهام الموجه هنا هو إلى رأس الدولة ، عزرا وايزمان ، ذلك الطيار الصهيونى الشرعى فى سلاح الجو البريطانى أثناء الحرب العالمية الثانية ، وقائد السلاح الجوى الإسرائيلى أثناء أحد

الحروب العربية الإسرائيلية ، فهو الآن يخضع لتحقيق جنائي لاتهامه بأنه قد قام بمعاملات مالية غير قانونية مع رجل الأعمال الفرنسي الصهيوني " ادوارد سورييس أثناء عضويته السابقة في الكنيسة الإسرائيلية ، وكذلك أثناء تقلده مهام الوزارة . ففي الفترة من ١٩٨٩ و١٩٩٣ حصل على ما يقرب من نصف مليون دولار من سورييس .

كان الهدف من تلقي مثل هذه المبالغ ، والتي يرجع بها البعض إلى عام ١٩٨٤ ، حيث أعطى مبلغ إلى أحد شركاء وايزمان هو تعهده بدعم ترشيح شيمون بيريز على رأس حكومة وحدة وطنية ، حيث كان وايزمان على رأس حزب ياحاد (وسط) ، وقامت هذه الحكومة بالفعل وعين فيها وايزمان وزير دولة . كذلك فإن البلونير الفرنسي في عام ٩٢ طلب أن يتولى تمويل معهد السلام الذي أراد وايزمان تأسيسه ، وإن كان هذا الأمر لم يتم .

وكشفت صحيفة معاريف الإسرائيلية عن مبلغ ال ٤٥٣ ألف دولار أودعها سورييس في الحساب الائتماني الخاص بوايزمان وكشف عنها التحقيق . ومن ناحية أخرى فقد ورد بصحيفة فاينانشيال تايمز الإنجليزية أن رئيس الدولة العبرية لن يكون وحده ، بل سوف تطول تحقيقات أخرى وملاحقات عددا من الزعماء الإسرائيليين ، سواء أكانوا من السابقين أو اللاحقين ، ومن أبرز هؤلاء " النتن ياهو " رئيس الوزراء السابق الذي يتهم بأنه حصل على أموال من أحد رجال أعمال لأغراض شخصية . بل إن رئيس الوزراء الحالي " باراك " تعرض كذلك للمساءلة عن تلقيه أموالا للمساهمة في دعمه في الانتخابات الأخيرة .

ومما لا شك فيه أن البعض ، وخاصة بين الحكوميين والسلطويين في بلادنا سوف يسارعون قائلين : أرايتم ؟ إننا لا ننفرد في وجود حالات فساد ، فها هي دولة متقدمة مثل ألمانيا يكشفون فيها عن فساد في قمتها ، وها هي الدولة التي يتحدثون عن تقدمها العلمي والتكنولوجي والعسكري يحدث فيها نفس الشيء . لكنك عندما تأتي إلى المسألة الديمقراطية ، يظهر على أيدينا معيار آخر ، إذ سوف يقولون لك على الفور : هذه دول متقدمة تستطيع أن تكون آمنة وهي تتيج لشعوبها الممارسة الديمقراطية ، بينما نحن ما زالت شعوبنا متخلفة لا تأمن عليها إذا هي مارستها !

ويشير بعض منا ، عن حسن نية ، إلى ما حدث في إسرائيل بأنها ، باعتبارها دولة أعداء الأمم واليوم وغدا ، يتخلل الفساد الكثير من شرابين السلطة فيها ، ويعتبر أن هذه

فرصة للتشهير بها ، وكأننا قد سجلنا عليها انتصارا ، دون أن نتنبه إلى المثل الشهير : إذا كان بيتك من زجاج فلا تقذف للناس بالحجارة . وإبنى على ثقة من أن نكء القارئ لن يخونه فيتصور أن القصد هو للدفاع عن هذه الدولة ، لكنه حرص على أن يكون ثوبنا نحن . أكثر بياضا !!

وعلى أية حال فإتنا إذا حاولنا أن نتناقش كل هذا ، فسوف نجد أولا أن فساد الآخر ، من التلحية المنطقية ، ليس مبررا لك لأن تكون مثله ، إذ لابد أن يبرز تساؤل : ولماذا لا تكون أفضل منه ؟ هذا جانب ، ومن جانب آخر فإن ما قيل أن المستشار الألماني قد حصل عليه لم يكن يصب في صالحه الخالص وإنما في صالح حزبه ، وإن كان بوسيلة غير سليمة وفقا للتقاليد الألمانية . ولو أتيج لجهة قضائية آمنة في بلادنا أن تسائل وتحقق في مئات الآفويل والإشاعات والتهلمات التي تنتشر دفعا عقب كل انتخابات تجرى لاختيار نواب لمجلس الشعب لاحتاج الأمر إلى أن نتولرى خجلا ألمم ما حدث في ألمانيا ، خاصة عندما لا يكون الأمر مجرد تمويل معركة لتخيلية ، بل عمليات الترشيح ، والفوز ، فضلا عن عمليات للدعية .

ومن ناحية أخرى ، فلنا أن نتسائل : وكم من زعيم عربى ، وممن يتلون مواقع فى السلطة لم يتلقوا مثل هذا ، بل وأضعافه ، وتظل أوصاف الطهر والبراءة والبطولة تُسبغ عليهم ، بحيث يظل ما حدث فى ألمانيا ، إذا كان ليليا على فساد ، فلا ينبغى أن نغفل عن الجانب الآخر ، وهو ما يهمنى بالدرجة الأولى ، أن من يفسد ، لابد أن تطوله المساعلة والملاحقة القانونية أيا كان موقعه ، فهل يجروء أحد فى أى دولة من عالمنا العربى المنكوب بأن يحلم بمثل هذا فى بلاده ؟

كم كان الرسول محمد صلى الله عليه وسلم ذا بصيرة نافذة عندما نبه إلى أن ما أمر إنما سابقة هو أن للشرىف فيها إذا سرق تركوه ، وأن الفقير المسكين إذا سرق أقاموا عليه الحد ، ثم يقسم أن لو أن ابنته " فاطمة " سرقت لأمر بقطع يدها ! لقد نفذ الغرييون نصيحة الرسول ، بينما نعيش نحن ، المؤمنون برسالته ، على عكس ما قال !

ليس هذا فحسب ، بل هناك ما لا يقل عن هذا أهمية . . هناك درجة من الشفافية التى تجعل من اليسير الوصول إلى الحقائق ، حتى تلك التى تتصل بقم الدول ( المتقدمة ) ،

وتتشر فى الصحف ، وتذاع على شاشات التلفزيون ، ويتحدث عنها الناس ، وهم آمنون أن لن يقبض عليهم بأى تهمة يسهل اصطناعها ، ويلقى بهم فى غياهب السجون ، ويتعرضون هم للتشهير وتلويث السمعة ، ولا تفصل قوانين خاصة تؤمن استمرار التعقيم على الحالة المالية للزعماء والقادة وعائلاتهم ، تظل سيفاً مسلطاً على رقاب كل من تسول له نفسه أن يقترب من هذه المنطقة الملعومة ، وإلا انفتحت عليه أبواب جهنم الدنيا !

-----  
• العربى ، ٢٠٠٠/١/٣٠

## من الكاشح فى أحداث الكُشح ؟

الكاشح ، هو الذى يقول عنه المعجم الوسيط " العدو المبغض " . ولا شك أن كل من أوقد نار فتنة أو صب زيتا عليها أو أساء التصرف فى مواجهتها هو ممن ينطبق عليه وصفنا له بأنه " العدو المبغض " .

ولا نريد أن نسارع إلى توجيه الاتهام إلى " قوى خارجية متآمرة " ، دون أن يعنى هذا نفي وجودها ، ذلك أننا نردد دائما أن الضربة التى تجيء من خارج لا تكون فعالة إلا بقدر ما يكون عليه البناء المضروب من هشاشة أو قوة ! فعندما تتوافر الثغرات والشخصيات العميلة وصور التقصير بيننا ، وسوء التدبير والغفلة ، تتقوى الميكروبات المهاجمة ، مستغلة ضعف مناعة الجسم الوطنى . . . .  
من هذا المنظور دعونا نتأمل بعض ما حدث . . . .

لقد حدث ما حدث لقرية الكشح فى أغسطس ١٩٩٨ ، ولم يفعنا هذا إلى طرح تلك الأساليب العتيقة التى لم تعد تؤتى أكلا . . . المعالجة الأمنية الفجة . . . البيانات غير الصحيحة . . . العبارات البلاغية ذات الرنين اللفظى مثل " مصر بلد الأمن والأمان / الأقباط والمسلمون هما نسيج الأمة الواحد . . . إلخ . . . مواصلة النوم فى العسل بعد أن تهدأ - مؤقتا - الأحداث ، بحيث يكون رد فعلنا الدائم هو أن الأحداث تباغتنا . . . تفاجئنا ، فتحكم فينا وتتصرف تصرفات عشوائية ، بينما يستطيع الذى يخطط ويتحسب للمستقبل أن يملك هو زمام المبادرة بالنسبة للأحداث .

ولعل أظهر ما يمكن التمثيل به لما نقول ، أن أحداث أغسطس ٩٨ فى نفس المكان ، ما زالت قضيتها القضاء ، ففى عز أحداث سنة ٢٠٠٠ يجيء خبر يقول " تأجيل قضية أحداث الكشح لجلسة فبراير " ، أى والله !! إنها يد الدولة الرخوة فى ما يمس أمن المواطن . . . لكن ، عندما يستعد بعض النقابيين للانتخابات ، تشرم الدولة عن يدها الجبارة لتعتقل وتسجن وتسارع بتشكيل المحاكم العسكرية ، فهنا خطر على أمن النظام لا المواطن !

وتحوم شبهات قوية وأدلة واضحة حول تصرفات " الأنبا ويصا " أسقف اللبينا ودار السلام فى محافظة سوهاج ، لكن يد الدولة المرتعشة تخشى أن تُتهم بالاضطهاد الدينى ،

فتتركه يواصل ما يؤجج نار الفتنة ، مما جعل هذا الأسقف يحظى بتكريم منظمة " بيت الحرية " الأمريكية لمساهمته فى إمداد التقرير الذى تعده هذه المنظمة عن الحالة الدينية فى بعض البلدان ، ومنها مصر ، مرددا بعض الأراجيف والافتراءات الكاذبة ، بحيث يجيء فى هذا التقرير أن المسلمين فى مصر يقومون بقتل الأقباط وسرقة متاجرهم وحرق منازلهم وكنائسهم تحت حراسة قوات الأمن ، وأن الحكومة المصرية قامت بمصادرة الأراضى التابعة للكنائس وإغلاق بعضها ومنع إقامة كنائس جديدة أو حتى ترميمها !

ويؤكد الأبا ويصا وفقا لتقارير صحفية : " أن المشكلة التى يعانىها الأقباط ناجمة عن التقارير المغلوطة لأجهزة الأمن المحلية التى تحول الأقباط إلى جناة فى حين أنهم ضحايا " ، ويذكر أن الأجهزة كتبت فى تقاريرها الموجهة إلى كبار المسؤولين فى الدولة أن الأقباط هم الذين اعتدوا على المسلمين . وفى تصريح آخر يردد : " إن هناك خطة من الشرطة ضد الأقباط ، إذ أنها أعطت الضوء الأخضر لارتكاب الاعتداءات التى ذهب ضحيتها الأقباط " ، ويقول أيضا : " إن الشرطة ترغب حاليا فى تحميل المسئولية للأقباط وتريد تأكيد أن الأقباط بدأوا الاضطرابات عبر تنظيم مسيرة أنت إلى استلزاز الآخرين " !!

وقد سعى بعض الصحفيين المصريين الشباب لزيارة مطرانية الأقباط الأرثوذكس فى مركز البلينا ، حيث كان الأبا ويصا يقيم قداسا فى قاعة الصلاة ، لكن بعضا ممن بدأه الكنيسة تجمعوا حول الصحفيين مرددين كلاما غاضبا ردا على ما تصوره من أن المشايخ يدعون إلى الجهاد ضد المسحيين من فوق المنابر ، وأنهم اقتحموا عليهم كنائسهم وبيوتهم وقتلوا أطفالهم وشبابهم ، وغير هذا وذلك من الأقوال المثيرة لمشاعر الغضب ، مما حتم على الصحفيين أن ينسحبوا قبل أن يحدث ما لا تحمد عقباه .

إن هذه التصريحات الخطيرة - إذا صحت - لا ينبغي أن تمر هكذا ، ولا أقصد بذلك دعوة للقبض على قائلها ومعاقبته ، فهذا يكون ردا غبيا حقا ، ولكن لابد مناقشة صاحبها والحوار معه ومطالبته بتقديم ما يبرهن به على صحة ما يقول ، إن كان حقا صحيحا ، فإذا لم يستطع ، فلا بد وأن يكون هناك إجراء حازم تقرره الجهات المختصة .

إننا نذكر بأن مثل هذه التصريحات وما يماثلها يتلقفها بعض الصحفيين الأجانب وينشرونها فى صحفهم وكأنها أقوال مؤكدة ، مثلما حدث للصحفى " كيس هيلسمان " من

صحيفة ( بوسطون جلوبال ) التي نشرت تحت عنوان " الأقلية المسيحية داخل مصر خارج ميزان العدالة " ركزت فيه على أوضاع مزعومة للمسيحيين داخل مصر ، حيث قيل أنها تطبق الأحكام الشمولية ضد المسيحيين ، مما أدى - فيما تزعم - بكثيرين إلى الهروب إلى خارج مصر أملا في الابتعاد عن التيار الأصولي !

نشير إلى هذا في الوقت الذي لا نملك فيه إلا التحية والتقدير للكنيسة المصرية لمواقفها الوطنية ، وخاصة على يد البابا شنودة ، إذ لا ننسى أبدا هذا الموقف المشرف له عندما رفض السماح للمسيحيين بالحج إلى القدس ، مؤكدا أنه " لن يدخل الأقباط القدس إلا مع إخوانهم المسلمين ، أما الأقباط الذين ذهبوا إلى القدس فهم قلة ، ولن ينالوا البركة لعصياتهم الكنيسة " ، كما أكد أنه لن يدخل القدس إلى مع شيخ الأزهر . وصرح لسناء السعيد بأنه في الزيارة الأخيرة لعرفات لمصر دعاه لكي يكون عضوا في لجنة بيت لحم ويشارك في الاحتفال بعيد الميلاد المجيد ، ولكنه اعتذر عن عدم قبول الدعوة وعاهده أن يلبثها حالما تكون هناك دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة " عندئذ أكون قد زرت دولة عربية شقيقة ، أما الآن فلا أستطيع أن أذهب وراية إسرائيل ترفرف على المكان " . إنها تصريحات وطنية شجاعة نبيلة حقا ، تتسق مع عشرات المواقف الوطنية التي وقفتها الكنيسة المصرية طوال تاريخها المجيد .

إننا نؤكد مرة أخرى على ضرورة التخلي عن الأساليب الخالصة الغبية التي نواجه بها مثل هذه الأحداث ، فهي ليست ، كما قال بحق د. يونان رزق ، حادثا فرديا ، وإنما هي مظهر من مظاهر خلل قائم لن يفيدنا تجاهله ، مرددين أننا شعب واحد ونسيج واحد . إننا بالفعل شعب واحد ونسيج واحد ، ومثل هذه الحقيقة ، بحكم كونها حقيقة ، لا ينبغي تكرارها كلما حدثت حادثة مماثلة ، لكن المطلوب أن تُترجم إلى تنظيمات وقوانين وسياسات ، وقبل هذا وذاك لابد من المكاشفة والمصارحة ، فالحقائق لا تخيف إلا المخطئين ، والحوار لا يغضب إلا المصابين " بالعور الفكري " الذين يرون من كل قضية جانباً واحداً فقط .

إن هناك مثالا وقع لي شخصيا ، لا أمل من ترديده ، يشير إلى التناول الغبي لمثل هذه القضايا ، فعندما كنت رأس رابطة التربية الحديثة ، نظمت ندوة دعوت إليها د. عادل عازر والراجلين د. ولیم سليمان قلادة ، ود. سليمان نسيم ، ليتحدثوا عن دور الكنيسة القبطية في التعليم المصري ، وبعد عدة أيام فوجئت بشخص يطلب مقابلي قائلا أنه من مباحث أمن

الدولة وأخذ يوجه لى عدة أسئلة ، تشير كلها إلى أن ما فعلته كان عملا خاطئا فى نظرهم ،  
منها : مال الكنيسة والتربية ؟ ! مما اضطررنى أن أقوم بما يشبه الدرس التربوى عن أن  
هناك وسائط فى المجتمع كلها تشارك المدرسة فى التربية والتعليم ومنها المساجد  
والكنائس ، وعندما سألتنى : كم قبضى فى مجلس الإدارة ؟ قلت له أننا لا نسأل من يرشح  
نفسه لانتخابات مجلس الإدارة عن ديانتة ، وليست هى من مسوغات الترشيح ، إنها  
انتخابات لكل عضو يحمل مؤهلا تربويا فقط ! فهل كان مقلعا للدولة أن نتحدث عن دور  
الكنيسة المصرية فى التعليم ؟

-----

\* جريدة العربى ، ١٦/١/٢٠٠٠

بعد سنوات قليلة من انضمامي إلى عضوية المجلس القومي للتعليم عام ١٩٨٤، لاحظت ظهور مكتب جديد يشغله واحد بلقب " المستشار " ، ولما سألت عن اسمه قيل لي : طلعت حماد ! وعندما كنا نذهب لحضور جلسة المجلس كنت ألاحظ السيد المستشار يسير بقدر غير قليل من الخيلاء والعُجب ، مثله مثل الديك الرومي " المنفوش " والناس حوله يحيطونه بالرعاية والاهتمام ، حتى لو أن أحد لم يكن يعرف د. عبد القادر حاتم المشرف العام وقتها بتواضعه الملحوظ ، وسيادة المستشار بخياله المعهود ، لظن أن الثاني هو الذي يرأس الأول . وعندما أرى أحدا يسلك هذا النهج ، أتبعد عنه غالبا وأتعامل معه بنفس النهج : الترفع والكبرياء ، وإن كان أحد الزملاء قد نقل لي مرة تعليقا للمستشار بعد أن أصبح وزيرا يفيد تقديره لما أكتب !

وعندما ثارت زوبعة أثناء وزارة الجنزوري ضد مسألة " التحسين " في الثانوية العامة ، لمسنا أن طلعت حماد له دور في محاولة تحجيم وزير التربية ، ثم إذا بحملة صحفية ، ساعتها تهاجم طلعت حماد دون أن تكون هناك مناسبة ، مما جعل البعض مثلي ممن يقفون على رصيف الشارع السياسي يتساءلون عما إذا كانت هناك علاقة بين هذه الحملة ، وبين الحملة التي تعرضت لها سياسة التعليم في ذلك الوقت . ثم أصبح كل شيء هادئا إلى أن خرج الجنزوري فإذا بحملات ضارية تعاود كيل الاتهامات لطلعت حماد ، ولمسنا في موقع يتيح لنا أن نؤيد أو نعارض لأننا لا نملك أدلة اتهام ولا أدلة براءة ، لكن التساؤل الذي راح يطن في أذني : وهل هذا الرجل هو الوحيد فيما بينهم به ؟

إن كثيرين يعلمون علم اليقين أن هناك ممن يزالون في مواقع مسئولية ومع ذلك لا ينطبق عليهم هذا الوصف الذي أطلقه السيد رئيس الوزراء عند تشكيله لوزارته من حرص على أن يجيء المسئولون ممن يتسمون بطهارة اليد ، ولا نريد أن نظلم " الكبار " وخدمهم ، وإتما نضيف إلى ذلك أن خيط الفساد يمتد حتى يصل إلى أدنى المستويات . .

في مناسبتين حيث جمعتي الظروف بأحد كبار الصحفيين ، دار بيننا الحديث في المرتين عن قصص فساد وعفن في مواقع متعددة ، ولهول ما كنت أسمع منه، كان دوري هو "

المندهش " بشدة ، حيث لم أكن أملك من ردود فعل إلا كلمات مثل : ياه ! معقول ؟ يا خبر !  
ياتهار أبيض ( والمقصود العكس ) ، وما سار على نفس النهج ، وحزبت ساعتها أن بعض  
الصحفيين يعرفون أكثر مما يكتبون عنه ربما مئات المرات ، وبلا مبالغة ، وأنه لو أتاحت  
لهم أن يكتبوا ما يعرفوه ، لارتفعوا بتوزيع جرائدهم أضعاف ما توزع !

وقد أصبح من المشهور أن السجون لا تعرف من نزلائها أحدا من الكبار ، وإن كان "   
الحباك " استثناء ولغزا يحتاج إلى تفسير ، ذلك لأن الذى يسرق مائة جنيهه ، غالباً ما   
يحاول أن يسكت من يمكن أن يدل عليه ، ولو بعشرة جنيهات ، فإذا ما كان المسروق ألفاً   
ارتفعت النسبة ، حتى إذا وصلت إلى ملايين ، لا يقف الأمر عند حد ارتفاع النسبة ، وإنما   
، كذلك ، (ارتفاع مستوى) وتعدد من يقبض ليسكت أو يسهل أو يشارك ، وارتفاع المستوى   
هنا هو ارتفاع مستوى الموقع والمسئولية ، ومن شأن هذا أن يشكل عنصر حماية فلو وقع   
واحد من هؤلاء ، فإن الآخرين لابد أن يبذلوا قصارى جهدهم وهم فى موقع المسئولية حتى   
لا تثار من الأصل ، وإذا أثرت ، فلا بد أن تنتهى إلى " مفيش " لأن وقوع واحد ، لابد أن   
يجر باقى السلسلة !

وقد وضع البنك الدولى تعريفاً للفساد جاء فيه أنه يعنى " إساءة استعمال الوظيفة العامة   
للكسب الخاص ، فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة   
لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمنافسة عامة ، كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء   
لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشوة للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على   
منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية ، كما يمكن للفساد أن يحصل عن   
طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة ، وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة   
أموال الدولة مباشرة " ، كما أورد د . محمود عبد الفضيل فى " المستقبل العربى ، مايو   
١٩٩٩

ومما يجدر ذكره بهذه المناسبة أن منظمة هامة تكشف درجة الفساد والشفافية فى الكثير   
من المجتمعات تسمى " منظمة الشفافية العالمية " Transparency   
International (TI) ، عن طريق بيانات حصلت عليها من عدد كبير من الدول بطرح   
أسئلة حول مدى وجود الصفقات المشبوهة والعمولات المريبية ، والتهرب الضريبي ،   
وإدخال سلع فاسدة ، وإصدار تشريعات لخدمة أشخاص بعينهم ، وتجاوز السلطة والمال ،

واستغلال النفوذ ، واحتكار القوة السياسية فيما تشير دراسة لأحمد محمد صالح فى مجلة سطور " أكتوبر ١٩٩٩ ، وقد وجهت الأسئلة إلى عينة من رجال الأعمال والمستثمرين وخبراء الاقتصاد ومواطنين عاديين .

والدرجة القصوى كانت " عشرة " ، بحيث إذا حصلت دولة على (٩) فمعنى ذلك أنها أقرب ما يكون إلى الصحة والعافية ، وكلما ابتعدت عن رقم ١٠ ، كلما كانت أكثر فسادا ، فماذا كانت الدرجة الخاصة بمصر ؟ لقد حصلت على ٢,٩ ، مسجلة بذلك درجة مخجلة ، مخيفة على مقياس الفساد مفروض أن تسكت هؤلاء الذين يتحدثون عن أن حوادث الفساد معروفة على مستوى دول العالم جميعا ، فهذا صحيح ، ولكن بأى درجة ؟ وكانت أعلى الدول نيوزلاندا والدانمارك والسويد وفنلندا حيث حصلت كل منها على : ٩,٤٣/٩,٣٣/٩,٠٨/٩,٠٥ على التوالي ، وكانت أقلها : بنغلاديش وكينيا وباكستان ونيجيريا ، حيث حصلت كل منها على : ٢,٢٩/٢,٢١/١,٠٠/٠,٦٩ على التوالي .

وأسف أن أضطر إلى بث المزيد من الأسى والحزن لديك ، كما حدث لى عندما تطعم أن إسرائيل قد حصلت على ٧,١ ، أى أن درجة الصحة والعافية والصلاح فيها أكثر منا بما يقرب من مرتين ونصف ، فهل عرفت لماذا تتعامل معنا هذه الدولة من موقع قوة ؟ لا تضحك على نفسك وتردد أن ذلك بسبب مساندة الولايات المتحدة ، فمهما كان فى هذا من صدق ، لكن لا بد وأن نقر ونعترف كذلك بدلالات الأرقام التى تصور القوة الحقيقية لأى دولة من الدول!

ومع كل هذا فكم نشعر بالكثير من الأسف أن يصر مسئولون على التهوين من نسبة الفساد فى مصر ، وآخر ما نقرأه هذا الخطاب الذى أرسله " محمود عبد العزيز " رئيس البنك الأهلى المصرى ، ورئيس اتحاد البنوك العربية إلى الكاتب خفيف الظل ، محمود السعدنى ، فى عدد المصور ٢٤ ديسمبر ١٩٩٩ ، حيث أشار إلى أن الفساد فى مصر " فى نسبة لا تقاس بما يحدث فى العالم كله " ، ومعياره فى التماس العذر لمصر هو أن هذا لا بد وأن يُقرأ فى ظل مراحل التحول الاقتصادى ، مقارنة بين مصر وما حدث فى روسيا

إن المشكلة هنا هى أن روسيا كان وراءها مخزون ضخم من التقدم عاشته طوال سبعين سنة ، بينما مصر وراءها سنوات صعبة من حروب مستمرة من قوى الامبريالية الكبرى

استنزفت الكثير من مواردها ، وهناك مليارات تنهمر على روسيا من الغرب خوف من أن تترد إلى الشيوعية ، بينما تحصل مصر على القليل ، وعلى حساب الإرادة الوطنية في اتخاذ بعض القرارات ! وهل نسي رجل البنوك الكبير ، هذا الخبر المتكرر في صفحات الحوادث بمختلف الصحف - خاصة الحكومية - عن قروض بمئات الملايين ، بلا ضمانات كافية ، وهروب أصحابها ، وبعضهم من نواب الشعب !!

إننا لو قارنا بين الموقف المتقدم لدول على مقياس الفساد والموقف المتأخر ، فسوف نجد الحل في هذه العلاقة ، بين مدى ممارسة الديمقراطية والشفافية وبين مدى شيوع الفساد .

-----  
\* جريدة العربي ، ٢٠٠٠/١/٩

## خدعوننا فقالوا !!٠٠

كانت للفيلسوف الفرنسي الشهير " ديكارت " طريقة في التشكيك في مصادر معلوماتنا التي تعتمد على العقل والحواس والمعاشة ، وتطبيقا لهذه الطريقة ذهب إلى أننا كثيرا ما نرى أمورا ونشاهد أحداثا ، نثق ثقة كبيرة في صدق رؤيتنا وحقائقنا مشاهدتنا لها ، ثم إذا بنا نستيقظ ونكتشف أن كل هذا كان وهما لأننا كنا " نلحم " ، ومن هنا فمن أدرانا أن ما نراه الآن ونسمعه ربما يكون هو أيضا وهما ، سيقض لنا الله من يوقظنا من حالة " السبات " التي جعلتنا نتوهم أمورا على أنها حقيقة بينما هي ضرب من أحلام اليقظة وسبحة من سبحات خيال جامع ؟

وهكذا أصبحت أنظر إلى كثير مما أرى وأسمع وأشاهد ، من كثرة ما أقرأ وأسمع وأشاهد بعدها من يقول لنا ، أن ما سبق كان خداعا وهما وأن الحقيقة هي كذا وكذا !! ٠٠٠ لماذا أقول هذا ؟

بعد أن تم تكليف د.الجنزوري برئاسة الوزارة في الرابع من يناير عام ١٩٩٦ بحوالى عام وربع ، وبالتحديد في الخامس عشر من مارس ١٩٩٧ صدرت وثيقة هامة عن مجلس الوزراء بعنوان ( مصر والقرن الحادى والعشرين ) ، تصورت - بحكم العادة - أن تصبح الشغل الشاغل لجميع أجهزة الإعلام والتعليم والثقافة والسياسة والاقتصاد لتحليلها والتقى بها وبناء المؤلفات والشروح عليها ، لكن ما أن مرت أسابيع ، حتى اختفى الحديث عنها تماما لأول مرة في تاريخ مصر ، ولم يعد مخلوق يشير إليها ، مع أنها - حقيقة - تحمل فكرا على درجة كبيرة من الأهمية ، فقد كانت تحمل اجتهادا في محاولة رسم صورة مستقبلية لمصر في مختلف جوانب حياتنا المجتمعية .

كان من الموضوعات التي أفاضت الوثيقة في الحديث عنها مجموعة من المشروعات " القومية " الكبرى أتى في مقدمتها ما اشتهر باسم " توشكى " ، وفى صفحة ١٧٠ من الوثيقة حصرت أرض المشروع في أقصى جنوب مصر من الناحية الغربية لبحيرة ناصر ، وهى مستطيلة الشكل يبلغ عرضها من الجنوب إلى الشمال حوالى ١١٠ كم ابتداء من شمال شرق خور توشكا ، وتمتد غربا بطول حوالى ٢٥٠ كم ، حيث تقع بين خطى عرض ٣٠ ، ٢٢ ، ٢٣ شمالا وخطى طول ٣٠ ، ٢٩ ، ٣٢ شرقا ، ويتخلل المنطقة عدد من

الطرق الرئيسية حيث يقطع الركن الجنوبي الشرقى منها طريق أسوان - وادى حلفا ، ويقطع الجزء الغربى منها طريق درب الأربعين ، بالإضافة إلى طريق توشكى - شرق العوينات فى جنوب المنطقة ، وتتبع منطقة الدراسة بصفة عامة هضبة الحجر الرملى النوبى التى تنتهى بالمنخفض الكبير الذى تقع فيه الواحات الخارجة .

وقد ذكرت وثيقة مجلس الوزراء أن دراسة المشروع اعتمدت على تحليل معلومات وبيانات المرئيات الفضائية عن طريق LANDSAT الأمريكى المعروفة باسم القمر الصناعى (THEMATIC MAPPER (TM) . أما الدراسة الحقلية فأجريت فى منطقة جنوب الوادى باستعمال صور الأقمار الصناعية مقياس رسم ١ : ١٠٠,٠٠٠ السابق إنتاجها بواسطة وحدة الاستشعار من البعد بمعهد بحوث الأراضى والمياه والبيئة ، بالإضافة إلى الخرائط الطبوغرافية مقياس ١ : ٥٠,٠٠٠ المنتجة من إدارة المساحة العسكرية . وقام الباحثون بمعهد بحوث الأراضى والمياه بتنفيذ الدراسة الحقلية ، بالإضافة إلى الدراسات المعملية التى اعتمدت على أخذ العينات من القطاعات المختلفة للمنطقة تحت الدراسة وتقدير النسبة المئوية للسعة التشبعية ودرجة الحموضة والتوصيل الكهربائى ، كما قدرت الكاتيونات والانيونات والسعة الحقلية ومعامل الذبول .

وراحت مختلف أجهزة الإعلام تبشر بالخير العميم الذى سوف يعم مصر من مثل هذا المشروع الضخم ، لكننا فوجئنا بأصوات أخرى تحذر من المشروع . واستشعرت الوثيقة التباين الضخم فى ردود الأفعال بين الفريقين ، فقالت أنه كأى مشروع جديد لابد أن تصاحبه فورة عاطفية تجنح إلى المبالغة فى التفاؤل وصدود معارض يجنح إلى الإغراق فى التشاؤم .

وبين هذين الطرفين كان من الضرورى أن يأتى حديث العقل الواثق ، لكن الوثيقة حصرت مظهر هذا العقل الواثق فى تساؤل طرحته ، لا اختلاف على الإجابة عنه بالإيجاب ، وكانت هذه حيلة عقلية ساذجة ، وإلا فما معنى تساؤل يطرح يقول : هل بمقدور مصر أن تعمل وتنمو فى إطار الوادئ القديم وحده تاركة ٩٥% من مساحتها رصيذا معطلا ؟ وما الذى يمكن أن يحدث بدون مشروع ضخم شامل خارج الوادى بعد ربع قرن من الزمان ؟

إن أحدا لا يمكن أن يختلف على ذلك ، لكن الاختلاف كان حول مدى القدرة المائية التي يمكن أن يتحملها مثل هذا المشروع ، وكذلك القدرة التمويلية ، والعاقد قياسا إلى التكلفة ، لكن هذه القضية الجوهرية ، هي التي غابت عن الأذهان مع الأسف الشديد ، واستمر أمرنا نحن ، رجال الشارع ، وكالعادة ، حيارى : من نصدق ؟ الأصوات الحكومية التي تُجمل وتزين وتزخرف وتصور لنا " الفسيخ " شرباتا ؟ أم الأصوات المعارضة التي زرعوها فينا الإحساس بأنها دائما تتشاعم وتبالغ ؟

ألا إنها المشكلة المحورية التي تكمن وراء كل ما نعاني .. لا نستبين النصح إلا في ضحى الغد ، كما قال الشاعر العربي الذي لا أذكره ، ولا نستبين هذا النصح إلا عندما تشبیر أصابع " المايسترو " إلى ما تصوره بأنه النغمة الصحيحة ، فقد كان من الضروري أن يذهب الجنزورى من رئاسة الوزراء حتى يكتشف الجميع أننا كنا قد غرقنا فى أحلام يقظة و " بحر غسل " ! وخاصة عندما رأس الرئيس حسنى مبارك اجتماعا وزاريا موسعا فى يوم الخميس الخامس والعشرين من نوفمبر ١٩٩٩ استمر عدة ساعات ، وكان هدف الاجتماع أن يتابع السيد الرئيس بنفسه ما يجرى فى المشروعات الكبرى ، بعد كل الذى جرى همسا وراء الأبواب المغلقة !

وكانت عناوين الصحف الحكومية ذات دلالة لا تخفى على أحد ، فقد كانت عناوين الأهرام الرئيسية : مبارك يطلب إعادة ترتيب أولويات المشروعات القومية فى ضوء العائد والتمويل . . . . وتجنب زيادة عجز الميزانية . أولوية المشروعات حسب عائدتها الخدمى والاقتصادى . جداول زمنية وبرامج تمويل لكل مشروع ترفع إلى الرئيس . حظر مشاركة المال العام فى مشروعات خليج السويس وشرق بور سعيد . وقالت الأخبار : الأولوية للمشروعات ذات العائد الاقتصادى المباشر للحفاظ على عجز الموازنة ١٪ . وقالت الجمهورية : مبارك : لا إرهاب للاقتصاد القومى . الأولوية لمشروعات العائد المباشر !!

ظهرت هذه اليقظة فجأة ، على الرغم من أن هناك خبراء كبار نصحوا وحذروا ، بلغة علمية هادئة بعيدة عن الانفعالات واللغة العاطفية التي تتهم بها دائما أصوات المعارضة ، وعلى سبيل المثال ، فلا أحد يستطيع أن يقلل أبدا من القيمة الطمعية والخبرة العالمية للجيولوجى المصرى العالمى د.رشدى سعيد الذى كتب فى مجلة المصور منذ فترة حول المشروع على أنه سيدمر احتياجات مصر من المياه ، حيث أن الفائض من مياه النيل لا

يزيد على ثلاثة مليارات متر مكعب ، علاوة على وجود معدلات بخر عالية في منطقة المشروع تؤدي إلى تسرب كميات كبيرة من المياه في الجو نتيجة لارتفاع درجة الحرارة وجفاف المنطقة الشديد ، كما أشار إلى أن تكلفة استزراع القدان في منطقة المشروع ومد شبكات ري تتحمل الحرارة المرتفعة تصل بها إلى مستويات فلكية . ويبدو أن الحديث قد يحتاج إلى معاودة إذا لم تهاجمنا أحداث أخرى تتصدر مراتب الاهتمام .

-----  
\* جريدة العربي ، ١٩/١٢/١٩٩٩

## • وشهد شاهد من أهلها : إنها امبريالية اقتصادية !!

لست أنا رافع هذه التهمة ، وإلا فإن متلفسى ومنظرى العولمة فى بلادنا سوف يصيحون فى وجهى استنكارا لأن أردد ما يعتبرونه من " أساطير الأولين " ، فلقد سبق أن قلت فى مؤتمر علم عقدها فى صيف ١٩٩٤ عن التعليم والإعلام ، أن ما كان شائعا أيامها من حديث عن " الشراكة " و " الاعتماد المتبادل " عندما يكونا بين دول مغلوبه على أمرها ودول مهيمنة فسوف تحكمه العلاقة بين الآكل والمأكول ، وأتهمنا ساعتها بأننا متخلفون فى تفكيرنا السياسى لأننا مستمرون فى ترديد مقولات زمن الستينيات ! ولما كانت الحكمة تأتى دائما من الغرب عند هؤلاء فقد آثرنا أن ننقل لهم اتهام جون ريتشاردسون ، ممثل المفوضية الأوروبية فى واشنطن للولايات المتحدة الأمريكية " بالإمبريالية الاقتصادية " ، بعد اقتراح كلينتون فرض عقوبات اقتصادية على الدول التى لا تحترم الحقوق الأساسية للعمل ، وهى حجة جديدة ، مثل حجة " حقوق الإنسان " التى ترفعها فى وجه الجميع عندما تريد معاقبة بعض الدول التى لا تستسلم لهيمنتها وتتفاوضى عنها فى الدول المسائرة لها .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، فقد كشف التقرير الذى كتبه مراسل الأهرام فى جنيف (٩٩/١٢/١) عما وُصف بأنها " مظاهرات القرن " التى اندلعت فى جنيف ، حيث مقر منظمة التجارة العالمية ، بين السويسريين المشهورين بالدواعية والهدوء ، لكن يبدو أن الكيل قد فاض بهم ( لكنه لم يفض بنا نحن الذين نقف فى الصف الأول من المأكولين ) ، وثاروا معبرين عن كراهيتهم للعم سام أو العم مكسو ( نسبة إلى مكدونالدز ) . وقد لفت نظر المحرر أن عددا من السياسيين ورجال الفكر والاقتصاد الأوروبى والأمريكى قد تقدموا بالمظاهرات ، وكان شعار البارز والصريح هو اتهام أمريكا بأنها تسعى إلى السيطرة على العالم ، ومظهر تكريس استعمارها للشعوب هو قولهم أن الماء هو الكوكاكولا ، والغذاء هو " اللحم المهرمن " - نسبة إلى الهرمونات - والهندسة الوراثية المستخدمة على نطاق واسع فى اللحوم وبعض الأغذية فى أمريكا . ترى لو فكر بعضنا فى التظاهر فى الشوارع تجاوبا مع هذه الأفكار ، هل يمكن أن يتركونا نعبّر عن رأينا ؟ كلا بالتأكيد ، وسوف يرفعون قائمة التهم البالية بأننا نتآمر على أمن البلاد واستقرارها ، ولا بد أن نكون قد دفعنا من قبل قوى خارجية ، دفعت لنا (المعلوم) ، وربما أتهمنا بأننا قد شكلنا تنظيما سرىا لقلب نظام الحكم ، وأن هذه المظاهرات هى مجرد غطاء لحقد دفين يأكل قلوب أمثالنا !!

وقد حذر المفكر السويسرى المعروف (جون زيجلر) مما أسماه بحالة " الانتحار الصامت " التى تعيشها بلدان العالم الثالث تحت غطاء الرأسمالية مشيرا إلى أن هذه المظاهرات تعلن رفضها للغذاء الرديء " المهرمن " ، ويقول أن هذا ليس كافيا ، فالعالم فى حاجة إلى " صحوة ضمير " قوية تضع حدا لحالة العمى التى يعيشها الرأسماليون !!

وإذا كان الأوربيون قد تظاهروا ضد السيطرة الأمريكية ، فقد تظاهر الأمريكيون أيضا ضد منظمة التجارة العالمية ناظرين إليها باعتبارها خطرا عليهم !! ( ترى ، ماذا تكون إذن بالنسبة إلى مثلنا !!! ) . لقد تحولت شوارع مدينة سياتل الأمريكية حيث اجتماعات المنظمة ، إلى ما يشبه ساحات المعارك بعد أن اشتبك عشرات الآلاف من المتظاهرين مع قوات الأمن التى عجزت عن السيطرة على الموقف ولجأت إلى استخدام الطلقات المطاطية والهرارات والغازات المسيلة للدموع ضد المتظاهرين الذين نجحوا فى تحويل شوارع المدينة إلى فوضى شاملة والحيلولة دون انعقاد الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الوزارى الثالث للمنظمة إلا بعد موعدها المحدد بخمس ساعات كاملة لعجز العديد من الوفود عن الوصول إلى المؤتمر .

وهذه الجولة الجديدة من المفاوضات مقرر لها أن تنتهى بنهاية عام ٢٠٠٣ ، وهى تأتى بعد ما يسمى بجولة أوجواى التى بدأت عام ١٩٨٦ ، وابتنت بعد ثمانى سنوات بتوقيع اتفاق مراكش عام ١٩٩٤ ، والذى أنشأ منظمة التجارة العالمية ، بدلا من منظمة الجات التى استهدفت أساسا تخفيض الضرائب الجمركية على مدى السبعة وأربعين عاما التى سبقتها . وتضم منظمة التجارة العالمية الآن ١٣٤ دولة ، ويدق على أبوابها ٣٤ دولة فى مقدمتها الصين .

وتجدر الإشارة إلى أن المتظاهرين فى سياتل وصفوا المنظمة بأنها إرهابية ، وطالبوا بإلغاء المؤتمر حيث رأى المتظاهرون أن فتح الأسواق الأمريكية أمام منتجات الدول النامية يؤدى إلى فصل عدد كبير من العمالة الأمريكية ، وأن الشركات متعددة الجنسيات تسبب استغلال العمالة فى الدول النامية .

وقد عمت الفوضى محادثات قمة المنظمة وتكررت المشاهد التى تتعالى فيها أصوات مندوبى الدول النامية احتجاجا على الأسلوب الذى تدير به ممثلة التجارة الأمريكية " تشارلين بارشيفسكى " المفاوضات . وقالت الدول الإفريقية أن منظمى المؤتمر منعوم من المشاركة فى أعمال اللجان الفرعية وهددت بعدم توقيع أى اتفاق . وقالت منظمة الوحدة الإفريقية فى بيان أنها ترفض تماما الطريقة التى تدار بها المفاوضات وأنها لن تستطيع فى ظل هذه الأوضاع التوقيع على أى اتفاق . وقال الاتحاد الأوربى أن واشنطن تدير المفاوضات بأسلوب لا يختلف عما كان متبعاً فى " القرون الوسطى " !

ونقلت وكالة الأنباء الألمانية عن أعضاء وفود الدول النامية أنهم لم يستطيعوا المشاركة فى المفاوضات المهمة الخاصة بقضايا الزراعة والعمل وإصلاح المنظمة ، وذلك رغم مزاعم واشنطن بأن مجموعات العمل مفتوحة أمام كل الوفود . وقال " كليمنت روى " وزير خارجية جويتانا أن مفاوضات مجموعات العمل سارت فى إطار من السرية التامة وأن قوات الأمن أبعدت وزراء الدول الصغيرة من الدخول ، وأضاف " روى " أنه خشى أن تكون هناك اتفاقات سرية أبرمتها أطراف معينة لتجد الدول النامية بعد ذلك نفسها أمام أمر واقع فى اللحظة الأخيرة .

وشدد الاتحاد الأوربى على ضرورة أن تضع التجارة الدولية فى اعتبارها القواعد الخاصة بحماية البيئة ، وأن يتم اعتماد مبدأ " الحيطة " فى ضوء ما جرى من أمراض البقرة المجنونة التى ظهرت فى بريطانيا ، والفراخ المسمومة فى بلجيكا ، وأبقار وعجول الهرمونات فى أمريكا . وطالب هذا المبدأ بإعطاء الدول حق منع دخول أية سلعة مشكوك فيها ، وأن تستطيع كل دولة أن تحدد مستوى الأمن الغذائى الخاص بها ، وأن يكون من حق أى دولة عضو أن ترفض دخول أية سلعة لا تحترم القواعد الصحية أو القواعد الخاصة بالمعلومات التى يجب أن توضع عليها وتحدد مسارها ومكوناتها ، وفقا لتقرير " وليم ويصا " من باريس .

لقد فشل المؤتمر فشلا ذريعا ، لكن الولايات المتحدة ، وفقا لتصريح رئيسها سوف تسعى لمعاودة عقد المفاوضات مرة أخرى ، وكما نتمنى من منظرى ومتفلسفى العولمة فى بلادنا ، أن يستمعوا جيدا ، لا إلى أصواتنا نحن " المتخلفين " سياسيا ، كما يقولون ، وإنما إلى أصوات هذه المظاهرات التى اندلعت فى أوربا وأمريكا ، وأن يقرأوا جيدا ما كتبه

للبلحث الفرنسى " داتيل ريمى " فى كتاب له بعنوان الاستراتيجية الأمريكية حيث أكد فيه أن أدوات السيطرة الأمريكية على العالم هى شبكة سى إن.إن ، ومشروب الكوكاكولا ، وسندويشات ماكدونالدز ، وديزنى لاند ، وهى أشياء تلقى قبولا كبيرا لدى الشباب والصفار ، وأكد المؤلف أنه إذا لاقت هذه الأدوات مقاومة فى دولة ما فإن جهاز C.I.A يتولى تنزيل العقبات !

• جريدة العربى ، ١٢/١٢/١٩٩٩

## • • وضاع الحلم يا ولدى !

جاء صاحبي إلى مهللاً بصورة لم أعهد لها فيه من قبل قائلاً :

- هل تذكر ما كتبت في أواخر الثمانينيات بعنوان : " لا للاستقرار " ؟
- نعم أتذكر ذلك وأذكر معه أن البعض توهم من ذلك أنني أدعو لزعة الوضع العام وإثارة القلاقل .

- لكنني ، مثل آخرين ، فهمنا قصدك الحقيقي ، وهو أن لا يستمر الحال دائماً على ما هو عليه ، فسنة الحياة هي التغيير ، ومن هنا فأنا أبشرك ، فما حلمت به منذ أكثر من عشر سنوات سوف يتحقق ، فكل التوقعات والهمسات والتحركات تشير إلى أننا مقبلون على تغييرات مهمة وواسعة .

- أنا لا أشاركك التفاؤل فالفي بمنطق النظام القائم وفهمي لطبيعته يجعلني أومن بأن " التغيير " ليس مصطلحاً أساسياً في قاموسه ، إلا إذا عنيت بالتغيير خدوشاً على السطح ، أو شيئاً مثل هذا الذي يحدث بفعل حتميات الطبيعة والحياة ، كأن يتوفى هذا المسئول أو ذاك ، لا قدر الله ، فتكون هناك حتمية شغل موقعه بآخر ، وكان يكون اليوم هو الإثنين بعد أن كان بالأمس هو الأحد ويكون الغد هو الثلاثاء بينما كان اليوم غير هذا أو عندما تغرب شمس يوم ، ثم تشرق في اليوم التالي ، ويتوالى صيف بعد ربيع . . وهكذا

انظر إلى رؤساء مجالس إدارة الصحف الحكومية ، واحسب منذ متى هم على كراسيهم ؟ وإلى واحد مثل رئيس مصر للطيران ، منذ متى يتقلد منصبه ؟ كيف نرى قيادات جديدة إذا كانت الأجيال القديمة " متربسة " في أماكنها ( ملاحظة : كاتب هذه السطور ممن تتجاوزوا الستين ! ) ؟ أي أمل في الترقى والحراك المهني يحمله الشباب إذا لمسوا أن قياداتهم العليا يستمرون هذه السنوات الطويلة ؟

هل سمعت عن بلد يستمر فيها وزير أكثر من عشرين عاماً ، وإذا ما كان قد مضى على وزير خمس عشرة سنة نصفه بأنه " حديث عهد " بالوزارة والعمر أمامه طويل ، إلا ما ندر من سيئى الحظ وهم يعدون على أصابع اليد الواحدة ؟ بل لقد انتقل هذا النهج إلى ما دون

ذلك من هيئات وإدارات ، فهذا وكيل وزارة انتهت مدة خدمته منذ ما يقرب من ست أو سبع سنوات ، لكنه ما زال يمارس سنطاته ، تحت عباءة مصطنعة اسمها " المستشار " ، ونفس الشيء بالنسبة لبعض مسئولى الجامعات .. منطلق عام أصبح هو الحاكم .. إنه نظام " عجوز " علامات الشيخوخة أصبحت واضحة على ملامحه ، مهما حاول أن يشد جلد الوجه ويصبغ شعره أو يضع ياروكة على رأسه !

لكنى بعد أن كذبت صديقى فى توقعاته وتفاؤله ، إذا بى شيئا فشيئا ، أستعيد زمن " الأحلام " .. إن الإنسان - بالحلم - يتجاوز ثغرات الواقع وآلامه وعثراته وأزماته ليقفز إلى المستقبل ، بإشراقاته وطموحاته وآماله ، فيستمد طاقة تجديد ، وعزم أكيد ، فيعاود مغالبة الأيام سعيا إلى تغيير الواقع إلى ما هو أفضل . كل المخترعات .. كل الأعمال الإبداعية .. كل الاكتشافات الهائلة .. كل النظريات والمذاهب الكبرى .. كانت أحلاما ، دفعت بأصحابها إلى الحركة وإلى التقدم وإلى التطوير وإلى التغيير ، فتبدل حال الإنسان وحال المجتمع إلى هذه الصورة المذهلة من التقدم فى معظم أنحاء العالم . إنها أحلام الوطن ، وأحلام الأمة ، وليست أحلام مرضى ، ولا أحلام ذاهلين ، وغائبين عن الوعى .

إننى ألاحظ بوضوح حالة الانتشاء التى بلا حدود عندما أسمع أغنية من تلك الأغاني الوطنية التى كانت تذاع فى الأسابيع الأولى لثورة يوليو : عالدوار .. على الإله القوى الاعتماد .. مصر التى فى خاطرى .. كنت فى صمتك مرغم ، لماذا ؟ لأكنى - مثل ملايين آخرين - كنا نعيش زخما من الأحلام الوطنية ، ونحن نرى ونسمع عن عجلة التغيير الضخمة تدور بسرعة رهيبية ، حتى لقد كانت أحيانا تتجاوز أحلامنا !

ومنذ سنوات .. توقفت الأحلام ، حتى أنهم يسفهوننا عندما نتحدث عن ضرورة أن نحلم ، ويسموننا بالحالمين الذين ما زالوا نائمين " فى العسل " ، وبدلا من الأحلام تهاجمنا " كوابيس " ، لكن الفرق بينها وبين كوابيس النوم أن لحظة تجسء فنستيقظ ، ونحمد الله على أننا كنا نحلم ، أما كوابيس الواقع ، فنحن نعكس المسار ، نحاول أن ننام حتى تبعد أعيننا عن كوابيس أصبحنا نتعايش معها ، ولله الأمر من قبل ومن بعد !

وتدور آلة الإعلام الجهنمية تتحدث عن التغيير ، ويدور الحوار فى كل جلسة تجمع نفرا من الناس عن التغيير ، بل إن أعمالا كبيرة وواسعة وضخمة توقفت عن العمل لأن قياداتها

من الكبار : وزراء ومحافظون ، وما شابه ، انتظارا للتغيير ، إلى الدرجة التي جعلتني أصدق بالفعل أن ما تصورته مستحيلا على وشك التحقق ، لكنني أصارح القارئ بأن قلبي لم يكن يطاوعني في " الحلم " ..

اتصل بي صديق ، يقول : مبروك .. فلان ذاهب إلى منزله تاركا المنصب ، فأردت بأنى سمعت أيضا بل وقرأت في معظم الصحف ، لكنني لن أصدق أبدا إلا بعد صدور القرار الجمهوري بتشكيل الوزارة ، فقد سبق أن شكلت وزارة سابقة ، وأعلنت ملاحظتها من محطة إذاعية أجنبية شهيرة ، وعلم صاحبنا بالنتيجة من " الكنترول " فاستطاع بوسائله المعروفة لدى الجميع والمشهورة عند الكافة أن يثبت موقعه ، ويجيء اسمه في كشف الناجحين ، ثم لماذا أفرح بذهاب هذا أو ذاك ، بمجيء هذا أو ذاك ، ما دام هيكل النظام بتركيبته المألوفة وله سياسته المعروفة وتوجهاته العلنة والخفية ؟ هل يملك هذا الوزير أو ذاك أن يخرج عن " الخط "؟

وأعجب ما رأيت هذه السرية التي ليس لها مثيل في مشاورات تشكيل الوزارة حتى لقد ذكرتني بالاستعدادات لحرب أكتوبر من حيث التكتم والسرية والتمويه ، وإلقاء بلونات اختبار . كان رئيس الوزراء الجديد يعطى خبرا ، أو من ينبو عنه ، بأنه قادم مثلا إلى مقر المجلس ، ويتكسد الصحفيون ومندوبو وكالات الأنباء انتظارا له ، فإذا به يذهب إلى مكان آخر ، وعندما يتسرب خبر مثل هذا ويسرع هؤلاء إلى المكان الذي فيه رئيس الوزراء يفاجئهم بانتقاله إلى مكان آخر .. وهكذا !

إنه " المنطق العسكري " الذي له ما يبرره على ساحات القتال وفي مواجهة الأعداء ، لكننا هنا على ساحة الوطن ، وفي مواجهة مستقبله وأبنائه .. إن هؤلاء الوزراء سيتولون أمرى وأمرنا جميعا ، فلماذا لا يكون من حقي أن أتابع هذه العملية وتتاح لنا فرصة قبل الاختيار أن نقول نحن أيضا أن هذا يصلح وهذا لا يصلح بناء على كذا وكذا من الأدلة والبراهين ؟ وكان لهذا المنطق أيضا ما يبرره في سنوات الثورة لأن مصر بالفعل كانت محاصرة بقوى معادية عاتية تتربص بنا ، ولها عملاؤها في الداخل وفي الخارج ، ولم يكن الأمر يقف عند حد المحاصرة ، بل قامت معارك وحروب متعددة ، بعضها بالأسلحة العسكرية وبعضها الآخر بأسلحة أخرى ، ثقافية ، وسياسية ، واقتصادية ، فكان لا بد من "

التكتم " وكان لا بد من " المفاجأة " . . . إن منطقاً كان يتبع في فترة ، وكان مقبولاً ومبرراً ، وأثبت نجاحه ، لا ينبغي أن نتوقع قبوله في فترة أخرى ، أو أن يحرز نفس النجاح !

وينجح قادة معركة التغيير في مفاجأتنا ، نحن الذين يتعاملون معنا على أننا " آخر " ، نحن رجال الشارع ، نحن أصحاب المصلحة الحقيقيين . . . وبدون تفصيل ، لقد شعرنا بصفة قاسية على وجهنا أيقظتنا من " الحلم " ، لتؤكد أنه لا مجال لأن نحلم ، فمرارة الواقع حولنا تحيط بنا كإحاطة السوار بالمعصم ، تمنعنا من أن نحلم . بطريقة آلية ، عندما أصل إلى السطر الأخير من أى مقال أكتبه في هذا الزمن أصبحت أرفع يداى ووجهى إلى أعلى صائحاً بأعلى صوتى بهذا الدعاء الذى أصبح وكأنه "لازمة" ، عنواننا على شعورنا جميعاً إزاء ما يقع من أحداث: اللهم إنا لا نسألك رد القضاء ولكننا نسألك اللطف فيه !

-----  
\* جريدة العربى ، ١٧/١٠/١٩٩٩

## فتش عن الديمقراطية

الملاحظ ، بكل الأسى والأسف أنه ما من دولة من دول ما يسمونه بالعالم النامي ، وفي مقدمتها بطبيعة الحال الدول العربية والإسلامية ، على وجه التقريب ، إلا وتخاصم الديمقراطية خصاما واضحا ، على درجات ومستويات بينها ، خاصة إذا تنبهنا إلى زيف كل هذه " الشكليات " التي تحاول بها بعض الأنظمة أن تتظاهر بالديموقراطية ، والشيء الذى يحيرنى حقا هو : من يضحك على من ؟

خذ عندك ، على سبيل المثال هذه الانتخابات التى تجرى فى معظم هذه الدول لانتخاب رؤسائها ، فالسيناريو واحد ، مرشح وحيد ، وإن كانوا قد تنبهوا إلى ما يحمله هذا من سخرية ، فاختار بعض هؤلاء الحكام " كومبارسا " يلعبون أمامهم دور المرشح ، والنتيجة هى اكتساح مصطنع مشهور بهذه النسبة التى لا مثيل لها فى أى دولة من الدول المتقدمة ، فدائما فى دولنا المحروسة تتعدى النسبة ٩٠ ٪ ، وهم بهذا يتفوقون على النسبة التى يحصل عليها ( الله ) عز وجل نفسه ، خالق البشر وكل ما فى الكون يبيع صنعه ! أنا لا أسخر وإنما أقول الحقيقة ، بغض النظر عن رضانا عنها أم أسفنا ، فهناك مئات الملايين الذين لا يؤمنون بوجود إله واحد منزه عن التشبيه والتجسيم !

لكنك قلما تجد رئيسا غربيا تعدى الستين فى المائة ، وأنها من المقالات والتحقيقات الصحفية والإعلامية ، تشيد بهذا التأييد المصطنع ، والذى استحقه هذا الرئيس أو ذاك لأنه دائما عبقرى لم تشهد البلاد مثله من قبل ( دائما هذه العبارة يوصف بها كل رئيس حال ) . . فالكل يعرف أن الجماهرة الكبرى لم تذهب لتدلى بأصواتها ، وأن من يذهبون يذهبون لا عن رغبة وإنما عن خوف من انتقام أو وشاية وتهديد مصالح ، وعشرات الكشوف تسد خاناتها بالتأييد المسبق ، . . الجمهور كله يعرف هذه الحقيقة ، والإعلاميون الذين يحرقون البخور يعرفونها ، والمعاونون للنظام الذين يطبخون الطبخة كذلك ، والدول الكبرى ذات الوصاية تعرف هذه الحقيقة ، فمن يضحك على من !؟

إن ما يحدث يذكرنى دائما بأهل صديق ، زمن التعليم الثانوى ، عندما كنا نذهب لزيارتهم ، يبادرنا أبوه برفع رايات الكرم وحسن الضيافة والديموقراطية ، فهو دائما كان يسرع إلى سؤالنا عما نحب أن نشرب من باب التحية ، ثم يردف قائلا أن القهوة تضر

القلب ، وأن المياه الغازية بها أيضا نسبة كافيين ، وهكذا يأخذ فى تعداد مساوىء كل المشروبات ، ما عدا الشاي ، فلا نجد أماننا مفرا من أن " نختر " أن نشرب شايا ..  
منتهى الديمقراطية !!

وفى وسط هذا الإحباط القاسى والظلام المطبق ، فهناك ثلاثة مشاهد ، لكنها فى غير بلادنا ، وقعت عليها عيناي فى أسبوع واحد فإذا بى أشعر بالغيرة تكاد تأكل كبدى ، وبالحسرة تكاد تمزق قلبى ، لا لشيء إلا لأننا محرومون من مثلها ، تواقون إلى الاحتذاء بها !

المشهد الأول فى ماليزيا ، التى عاشت سنوات طويلة ، نفس السيناريو الذى ألفناه وتعايشنا معه ، فإذا بانتخابات تجرى منذ عدة أشهر يفوز فيها حزب معارض ! هل يمكن أن يتخيل أحد حدوث هذا فى بلد عربى ؟ هل الإحسان العربى خلقه الله أقل قدرات عقلية ونفسية من الإنسان الأندونيسى ؟ لم أخترب بلدا غربيا حتى لا أسمع الحجة الشهيرة : إنهم أناس متقدمون ، وعمر تقدمهم قرون ، ونحن متخلفون منذ عدة قرون !

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، فقد وصل إلى أن البرلمان رفض الخطاب الرئاسى ليوستف حببى ، ولم يسمع الرجل مواكب نفاق تصف الخطاب بأنه يضع النقاط على الحروف ، ويرسم معالم الطريق ، ثم يقول كل وزير أنه سوف يضع خطاب الرئيس دستورا يهتدى به ، وقرآنا يحفظه ويسمعه ليل نهار حتى يستمر فى جنة الحكم ! وما كان من حببى إلا أن انسحب من الترشح للرئاسة ، ويفوز بها واحد لم يدر بخلد مراقب أن يكون هو الفائز ، ويرضخ الجميع للنتيجة .. ويتوج الأمر بأن تحظى زعيمة المعارضة " ميجاواتى سوكارنو " بأن تكون هى نائبة الرئيس ! أى عدل هذا ؟ أى روعة نظام هذا ؟ أكاد أقسم أن أندونيسيا سوف تتجاوز ما حدث لها من كبوات اقتصادية واجتماعية وتعاود سيرتها " نمره " حقيقية .

والمشهد الثانى من الجارة غير الصديقة ، وغير العزيزة إسرائيل .. فمع كل الكراهية التى تجمعت فى قلبى تجاه هذه الدولة العنصرية ، ومع كل التقدير للعديد من التحليلات التى تسوق مبرراتها على أن هناك شروخ فى جدار الديمقراطية فى هذه الدولة ، وهو أمر صحيح ، لكنى أنظر هنا إلى ما يحكم العلاقات بين الإسرائيليين أنفسهم .. فمن المعروف

أن من الأمور المعتادة أن يتظاهر كثيرون ضد هذا الأمر أو ذاك مما تقضى به سياسة الحكومة ، وآخرها مسألة فك بعض المستوطنات . يتظاهرون ويحتجون ، أمام رئيس الوزراء ، فلا تنقض عليهم قوات أمن لتضربهم ، وأحيانا " فى المليون " ، وتعلن أنهم يتآمرون على نظام الحكم ، وإنما يتفاوض المسئول الكبير معهم ، ويتنازل عن بعض ما كان يقول محاولا إرضاءهم . بينما فى مصر يُلقى القبض على كثير من كبار النقابيين ، لا لشيء إلا للحيلولة بينهم وبين انتخابات نقابية قادمة ، وتكون التهمة هى أنهم يدبرون لقلب نظام الحكم !! أقول هذا بغض النظر عن الموافقة أو عدم الموافقة على اتجاهات هؤلاء النقابيين المأسورين !

وفى نفس الدولة العدو . . رئيس الوزراء السابق فى قسم شرطة ، وقوات أمن تدخل بيته مفتشة عن أشياء هناك شبيهة حصوله عليها بغير حق ! لا أظن عربيا أو مصريا شاهد هذا إلا وابتسم سخرية وتحسرا ، فهذا الذى أشاروا إليه فى منزل " النتن ياهو " إنما هو قطرة من بحر بالنسبة لكثيرين ممن يتولون أو تولوا الحكم فى بلداننا الميمونة ، وهم يخرجون من الحكم فى أمان من الملاحقة ، بعد أن أمنوا مستقبلهم ومستقبل أبنائهم وأحفادهم ، وأحفاد أحفادهم !!

إننا نقول الكثير عن المساعدات الأمريكية لإسرائيل ، وتسليحها المتفوق ، وهجرة الكثير من علماء الخارج اليهود إليها ( على عكس ما يحدث عندنا حيث يهجرونا النابيهون من العلماء العرب ) كى نبرر تفوقهم علينا ، وكل هذا مما له دوره الفعال بطبيعة الحال ، ولكنى أرى أن الممارسة الديمقراطية بين أفراد المجتمع وبينهم وبين النظام الحاكم هى العامل الأكثر حسما فى القوة بكافة مظاهرها وأشكالها !

أما المشهد الثالث فهو من بريطانيا . . وزير الزراعة الإنجليزي يعن تضامنه مع المزارعين الإنجليزي فى استيائهم من استمرار حظر فرنسا استيراد اللحوم البريطانية ، والأهم دعوته المواطنين الإنجليزي إلى مقاطعة النبيذ الفرنسى ومقاطعة الأغذية الفرنسية والامتناع عن شرائها إلى أن تغير الحكومة الفرنسية موقفها . . يقول الوزير البريطانى هذا بعد أن يشير إلى أن الحكومة التى هو عضو فيها غير قادرة على اتخاذ موقف فعال فى هذه القضية !

قارن هذا عزيزى القارئ بأى تصريح لأى وزير عندنا ، سوف تجد أنه لا ينطق بما يراه ، وإنما بناء على " توجيهات السيد الرئيس " ، حتى ليخيل للإيمان أحيانا أن الوزير فى بلادنا يكاد يأسف لأنه يضطر أحيانا إلى أن " يعطس " من غير أن يتلقى توجيهها بذلك !! هل تفكرون مشكلة " التحسين " فى الثانوية العامة ؟ لقد تحرك رئيس الوزراء السابق فى المسألة بنفسه ، متجاهلا الوزير المسئول ، والذي كان له رأى مختلف ، لكن الوزير القزم الصمت ولم يحتج ، ولا أقول لم يستقل ما دامت السياسة التى نادى بها قد غُيّرت رغما عنه ، وللحجة التى برر بها تصرفه هذا أنه ملتزم بسياسة مجلس الوزراء !!

-----  
\* جريدة العربى ، ١١/٧/١٩٩٩

## فُتَاتُ تَسْوِيَةٍ

كانت النتيجة الطبيعية لما حدث أثناء " الفتنة الكبرى " التي بدأت على يد صدام حسين بغزوه للكويت فى أغسطس عام ١٩٩٠ ، وعجز النظام العربى عن مواجهة الموقف " عربيا " ، وإسلام قيادته للولايات المتحدة الأمريكية كى تحل المشكلة ، أن يُساق العالم العربى فى معظمه إلى " مدريد " كى يبدأ صفحة جديدة ، سوف يكتب عنها التاريخ مستقبلا أنها صفحة مذلة ومهانة واستسلام ، فمن شأن دول أسلمت قيادها للولايات المتحدة كى تحل لها مشكلتها ، أن تقبل الخطوة التالية ، وهى أن يكون للوجه الآخر للهيمنة الأمريكية - إسرائيل - نصيبها فى كعكة التسيد والسيطرة ، وكان فى مقدمة طابور الداخلين إلى حظيرة الهيمنة الإسرائيلية ، هم أنفسهم " الممثلين الشرعيين " للشعب الفلسطينى !

كان الإسرائيليون يملكون الدنيا تزييفا مؤداه أنهم ينشدون " الحوار " و " التفاوض " مع العرب ، بينما العرب يرفضون هذا ويرفعون شعار القتال والحرب ، واتخذ عدد من مثقفينا بهذه الدعوى المزيفة ، وشاع أن العرب هم خبراء فى الفرص الضالعة . . يعرض عليهم عرض فيرفضوه ، ويستراجع موقفهم مع الأيام ، وتضعف قوتهم ، فيقولون ياليتنا قبلنا العرض ، ثم يعرض عليهم أقل . . وهكذا تتكرر المسألة . وفى مدريد بدأ العرب يجربون ، فيفاوضون ، فإذا بنا نشهد " سيناريو " يؤكد لنا أن ما يعرضه الإسرائيليون ليس جادا ، وأنهم هم الذين سرعان ما يتراجعون عما يعرضون ، على الرغم من القبول الفلسطينى ، ليقدموا بعد ذلك أقل مما سبق أن عرضوه ، وهكذا تتوالى الأحداث على نفس النهج .

دخل الفلسطينيون مفاوضات مدريد ليتفاوضوا على مستويات معينة من حيث المطالب والحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى ، فإذا بهم يُسترجون - سرا - إلى أوامرو ليقبلوا بأقل مما كان مطروحا فى مدريد . وكان هذا انقلابا حادا فى مسيرة القضية الفلسطينية ، إذ بدأ هؤلاء الذين كانوا يتعاونون سرا مع إسرائيل ، يظهرون على السطح ، وكلهم ثقة بأن أحدا لن يتهمهم بالخيانة ، لأن أصحاب القضية الأصليين اتفقوا مع الإسرائيليين على فُتَاتِ تسوية .

كان من الطبيعي أن نشهد رد فعل ملؤه الصدمة والذهول عند الجمهرة الكبرى من أبناء الأمة العربية ، وارتياحا من نفر من المتفلسفين المبشرين بما يسمونه " السلام " . . . ثم إذا بنا تدريجيا نرى تراجعاً من الجانب الإسرائيلي عما اتفق عليه ، والحجة تتمثل في جانبين :

الأول ، هو هذا الادعاء الدائم بعكس ما يحدث ، أن الفلسطينيين لم يلتزموا تماما بما تم الاتفاق عليه ! إنه نفس منطق الذئب الواقف على تل ينزل منه مجرى ماء ، ويصرخ في الحمل الواقف عند السفح بجوار الماء بأنه قد عكر الماء عليه .

الثاني ، هو تغيير الحكومة الإسرائيلية ، وتقلد " النتن ياهو " مقاليد الوزارة ، مع ما هو معروف من مبادئ القانون الدولي من أن التزامات الدول عن طريق المعاهدات والاتفاقات لا تتأثر بتغيير الحكومات ، ولم يلفت هذا نظر المتباكين من العرب ، والثائرين من الأمريكان والأجليز ، على عدم التزام العراق بقرارات الأمم المتحدة ، فكأننا نحن الذين نعيب على أمريكا بأنها تكيل بمكيالين ، ننسى أننا نسير على نفس النهج .

وعلى الرغم من تكنى ما اتفق عليه في أسلو ، وثورتنا عليه ، فإن التعتت الإسرائيلي في التنفيذ ، جعلنا ، بعد فترة ، ننظر إلى الاتفاق وكأنه " حلم " نتمنى تحقيقه !! وفي أثناء هذا تستمر الجرافات الإسرائيلية في هدم البيوت بعد طرد أهلها ، ومصادرة الأراضي ، والتوسع السرطاني في المستوطنات ، واعتقال المزيد من الفلسطينيين .

ثم يجيء اتفاق ( وای ريفر ) لينزل درجات عن مستوى أسلو. نزولا مخزيا حقا ، وكالعادة يباركه المتفلسفون من دعاة ما يسمى ب " السلام " بأى نهج ووفق أى ثمن . وقبل أن يجف المداد الذي كتب به الاتفاق ووقع ، أعلن النتن ياهو بكل صفاقة ووقاحة عدم التزامه به ، لنفس السبب ، أن " الحمل " الذي يقف أسفل التل بجوار النهر قد عكر الماء الذي يشرب منه الذئب الواقف أعلى ! وفي كل مرة ، تقدم السلطة الفلسطينية الثمن الذي يريده الإسرائيليون . . . مزيدا من التعاون لمطاردة المقاومة ، بالاعتقال ، وبالتضييق عليهم في الحياة العامة ، وبتسريب بيانات عنهم .

ويذهب النتن ياهو ليجيء باراك ، ويهمل المتخاذلون ويتصورون أن باراك هو الذي سينفذ القضية الفلسطينية من المأزق الذي صارت إليه ، ويتكرر نفس السيناريو . . . لم

يجرؤ الرجل صراحةً وعلنا أن يقول مثل سابقه أنه لن يلتزم باتفاق وای ريفر ، لكنه فقط يريد بعض التعديلات ، وأى تعديل تريده حكومة إسرائيلية جديدة هو بالتأكيد يكون تراجعاً عن المستوى السابق ، حتى يكون نهج التراجع مستمراً . ويستخدم التقليد الإسرائيلي في التفاوض . . الف والدوران . . الإغراق في التفاصيل . . عدم مواجهة القضايا الأساسية . . حافة الهاوية ، ومؤدى هذا كله إرهاب المفاوضات الفلسطينية بحيث ينتهى إلى لحظة يمكن أن يرضى فيها بالثمن المعروض . . وهكذا .

وأبرز ما استطاع أن يحرزه باراك ، هو إقناعه الجانب الأمريكى بأن يكتفى بموقف المتفرج . . ولم لا ؟ لقد تعب الإسرائيليون من شدة ضغط الأمريكان عليهم " يا حول الله " !! كان الشعار اللعين أن أمريكا بيدها ٩٩٪ من أوراق اللعبة مقتعاً البعض بأن يأملوا منها الكثير ، وبعد أن ضمنت إلى حد كبير أن السلطة الفلسطينية ، والعرب عموماً ، يسببون من ضعف إلى آخر ، ومن تفكك وتشرزم إلى المزيد ، وعلى العكس من ذلك ، يزداد الإسرائيليون قوة على قوة ، وتقدماً على تقدم ، استجابات لما طلبه باراك ، ففي زيارته الأولى للولايات المتحدة شدد على هذا ، بما معناه " سييوني عليهم " !!

وجاءت النتيجة في هذا الاتفاق المخزى والذى ارتبط بكل الأسى والأسف باسم مكان مصرى عزيز . . شرم الشيخ ، تماماً كما ارتبط هذا الاسم من قبل بمؤتمر " عالمى " للوقوف بجانب إسرائيل عندما اشتدت عليها يد المقاومة الفلسطينية الوطنية ! ووجه الخزى في هذا الاتفاق هو أنه حلقة أخرى من مسلسل التنازل المستمر ، ولا أدرى حقاً ماذا بقى في يد " المناضل السابق " ، و " ثائر الأوس " في فترة التقاعد عن النضال والثورة ، ياسر عرفات مما يمكن أن يتنازل عنه ؟!

-----  
\* جريدة العربى ، ١٢/٩/١٩٩٩

## لماذا أنا متشائم ؟

العيب الكبير للمقال الأسبوعي عندما يكون تعليقا على أحداث جارية ، أن إيقاع التغيير هو من السرعة بحيث يتجاوز الزمن المناسب للتعليق ، خاصة إذا كان القارئ يشهد طوفانا من التعليقات والتحليلات اليومية على هذا الحدث ، وهذا أوضح ما يكون بالنسبة لموضوعنا اليوم ، فعندما يصل العدد الحالي إلى يد القارئ تكون الوزارة الحالية الحالية قد بلغت من العمر أسبوعين على وجه التقريب ، ومع ذلك فليأذن لي القارئ في استمرار التعليق والتحليل ، ذلك أنني ، مثل ملايين من جماهير الشارع وغيرهم ، لم ألق بعد من صدمة ما وُصف بحق بأنه " انقلاب " جاء في اتجاه مغاير لمصالح أبناء هذه الأمة .

إن أبرز ما رافق ما تم هو جملة أمور ، كلها تحدث لأول مرة :

- استغراق أيام طويلة بعد إعلان عن انتظار تغيير مرتقب ، مع أن نهج النظام القائم كان على العكس من ذلك ، فحتى عندما تكون هناك نية لتغيير الوزارة ، وتبدأ همسات وتخمينات وأحاديث ، يُصرف النظر عن التغيير ، ليגיע في وقت لا يتوقعه أحد ، وهو مظهر من مظاهر التفكير العسكري .

- السرية المرعبة التي أحاطت بعملية التشكيل ، ولقاءات في الصحراء ، ودخول من الأبواب الخلفية لتشكيل الوزارة ، وتسريب معلومات متضاربة لصرف الأنظار عن حقيقة ما يجري !

- أن يذهب مندوب من رئاسة الجمهورية لتسلم استقالة الوزارة ، ولا يذهب رئيس الوزراء بنفسه إلى الرئيس لتسليمه الاستقالة .

- ذهب من قبل رؤساء وزراء في عهد مبارك ، ونادرا ما كنا نقرأ نقدا لهم بعد خروجهم ، أما الجنزوري ، فقد أسرع كثيرون للتفلسف وبيان أخطاء الرجل ووزرائه ، ويكاد يكون هو الوحيد الذي لم نسمع عن شكر يستحقه جراء قيامه بالمسئولية أيا كانت وجهة النظر في أدائه .

- الشعور بالصدمة من قبل جموع كثيرة على كافة المستويات ، إلى الدرجة التي حفزت عدة صحف أن تفرّد لهذه القضية صفحات ، ولعدة أيام تنقل فيها رد فعل الجماهير السلبي تجاه ما حدث ، وهذا أيضا يحدث لأول مرة !

كانت صدمة الناس نتيجة أن وزراء بعينهم معروفين ، مكروهين من الجماهرة الكبرى من الناس ، بفعل سياساتهم المناهضة لمصالح الأمة ، ومع ذلك فقد استمروا ، وهناك وزراء بعينهم معروفين برضا الناس عنهم بفعل سياساتهم الوطنية ، لكنه استُبعوا !!

فأحمد جويلي ، منذ أن كان محافظا لدمياط فالاسماعيلية ، حتى جاء وزيرا للتموين ، والجميع يلمس حرصه الشديد على حماية المستهلكين الفقراء من غول الانفصام الحر الذي يُراكم الثروات الكبيرة ، ويلتهم أصحاب القروش المكدودة ، وذلك عن طريق المحافظة على الجمعيات الاستهلاكية، وتطويرها ، وتنقيتها مما يكون قد علق بها من شوائب . وهو الذي أعاد لنا قدراً من الطمأنينة بهذا القرار الوطني التاريخي بضرورة الالتزام باللغة العربية في كتابة اللافئات وأسماء المحلات ، وهو الذي وقف في مؤتمر خارجي يوجه سهام النقد لسوء استخدام القوى الكبرى للعولمة ، أفلا نكون معذورين إذا تصورنا أن هذه يمكن أن تكون مبررات لذهاب الرجل ؟ ثم من الذي حل محله ؟ يكفي أن الوزير الجديد من رجال د. يوسف والي ، الذي لا أجد حاجة للحديث عنه ، فالجميع يعرف الحقيقة المؤلمة! ويأبى سوء الطالع إلا أن تكتمل الحلقة ، فيتم اختيار وزير جديد للبترول ، أيضا عن طريق والي ، فإذا بالجديد هو الذي كان يرأس شركة ميدور ، وهو مشروع مصري إسرائيلي لتكرير البترول في الإسكندرية

ولم تكن من المرحبين بجهد د. مرفت التلاوي في إصدار قانون الجمعيات الأهلية ، لكننا نسجل لها أنها كانت معارضة لاتجاه خصخصة هيئة التأمينات الاجتماعية . ولا بد أن نتذكر أن قانون الجمعيات وضع قيودا شديدة على التمويل الأجنبي للجمعيات الأهلية ، وهذا هو الذي أثار المعارضة الأجنبية الشديدة له ، لا هذه القيود التي استحدثها القانون ، فهل كان هذا أيضا هو مبرر ذهاب السيدة ؟

وأقسى ما قرأناه ، بل وما أصابني بالرعب حقا ما ذكرنا به محمد عبد الواحد في الأسبوع (١١/١٠/١٩٩٩) عن هذا الحديث الطويل للدكتور عاطف عبيد أمام مجلس الشعب

فى ٢٥/١٠/١٩٩٧، حيث هاجم سياسة ثورة يوليو لأنها كانت حريصة على مراعاة الأبعاد الاجتماعية فى سياستها الاقتصادية ، فماذا قال رئيس الوزراء الجديد ؟ لابد أن نضع للنص مرة أخرى أمام القارئ حتى يعى فى أى طريق تسير البلاد الآن وإلى أى اتجاه ؟ قال :

" فى فترة الخمسينات والستينات تعدت الأنشطة من الصواريخ إلى الكتيكيت وبعات الدولة للطصية وريت الفراخ ، ووصل الأمر لصل محلات لبيع شرايات وأحنية ، وأنشأت مشروعات بأكثر مما هو مدرج فى الموازنة العامة ، والفرق " لحين ميسرة " ، وكلفت البطاقات ضعف حاجة المجتمع ولا توجد محاسبة ، وتكديس عمالة بزيادة ٣٠٠ ألف على اللارم ، واكتشفت مشروعات تحت التنفيذ ل٧ سنوات وتظهر ميزانياتها على أنها رابحة " ، ثم قال : " كان هذا الواقع يفرض على كل وطنى يرى هذه الصورة التى لا تحتمل أن يتروث ويبدأ إصلاحا شاملا من حيث تغيير القيمة المضافة والإيرادات ، لأنه لم يكن من العيب أن يخطئ الإنسان ولكن كان من العيب الاستمرار فى الخطأ " ، ويواصل عبيد الكشف عن أخطاء الثورة !! ( كذا ) ، وأن الله عز وجل قد كتب لمصر النجاة من نتائج هذه الأخطاء على يده هو : " هذه السياسات أقرزت آثارها بعد ٢٠ عاما ليكون قدر عاطف عبيد أن يكون وزيرا لقطاع الأعمال ويتولى إصلاحها !!"

وقرأ معي أيضا القارئ تطبيق السيدة سارة هنتون ( من مكتب القاهرة التابع لشركة قانونية دولية شهيرة على القانون التجارى الجديد فى عهد الجنزورى ، فيما يروى عادل حسين فى الشعب (١٥/١٠/١٩٩٩) ، تقول السيدة ، لافض فوها : " إن ما جاء فى القانون متعلقا بعقود نقل التكنولوجيا يعتبر أهم تغيير طرأ على القانون الجديد ، وهو يمثل نكسة تضر بالمستثمرين الأجانب ضررا بليغا " ، وهى تقصد أن القانون فرض قيودا على عقود نقل التكنولوجيا باسم " حماية المصالح المصرية العامة " ، فمن هذه القيود ، مثلا ، أنه لا يحق لمورد التكنولوجيا أن يفرض على الملقى المصرى الامتناع عن إدخال تعديلات على التكنولوجيا الواردة لجعلها أنسب للبيئة المحلية ، هذا الأمر الذى يسعد له كل مصرى وطنى ، يعتبر عند هؤلاء نكسة !

قلوا ، أن وزارة الجنزورى لم تكن تتسم بالانسجام الواجب بين أعضاء مجلس الوزراء ، فهل نسى الفين رددوا هذا بأن رئيس الوزراء لا يختار بنفسه كل الوزراء مما تكون نتيجته أن يجد وزراء يعملون معه وربما لا يكون هو راضيا عن سياساتهم !!!

قالوا أنه كان يميل إلى تركيز الكثير من المسؤوليات في يده ، وهذا بطبيعة الحال عيب واضح ، لكن ، قبل أن نلوم الرجل ، لابد أن ننبه إلى أن هذا العيب قد وضح أمامنا لأن الوضع العام لرئيس الوزراء في مصر لا يجعله صاحب قوة حقيقية مثل أى رئيس وزراء فى الدول الديمقراطية ، فهو " كبير وزراء " وليس " رئيس وزراء " ، فلما جاء رجل وأراد أن يكون رئيس وزراء حقيقى ، ظهر أن هذا عيب كبير ! ولم لا ؟ إنه لا يتفق والنهج العام القائم !! هل عرفت عزيزى القارئ لماذا أنا متشكلم ؟ ربنا يستر !!

-----  
\* جريدة العربى ، ٢٤ / ١٠ / ١٩٩٩

## الثائر .. الذى كان !

هنيئا لأبى عمار بهذه الانتصارات التاريخية التى حققها للشعب الفلسطينى فى السنوات الأخيرة .. إنها انتصارات سوف يقف التاريخ أمامها طويلا ، باعتبارها ثمرة لمسيرة طويلة بدأها المهندس الشاب منذ الخمسينات ، وأطلق رصاصتها المدوية فى أول عام ١٩٦٥ ، ثم قاد معركة الكرامة ، وخاض مذابح سبتمبر الأسود ، وظل ، مع رفاق النضال ، ينظم المقاومة الباسلة ، وتحمل ما قد لا يتصوره كثيرون فى أحداث لبنان عندما غزاها الإسرائيليون عام ١٩٨٢ ، جاء تتويج مسيرة النضال الطويلة التى فرشت بدم آلاف من الضحايا ..

جاء تتويج مسيرة النضال فى تحول أبو عمار من ثائر لا يغمض له جفن ، ولا يستقر فى مكان ، إلى صاحب لقب " رئيس " ، ولا تسأل " رئيس " ماذا ؟ فالتعبيرات الدبلوماسية قد اختارت له أن يكون رئيس ما يسمى بالسلطة الفلسطينية لتصك بذلك اسما على غير مسمى ، فالرئيس يكون رئيسا لدولة ، والدولة تكون لها أرض يخضع لسيادتها ، وشعب ، تملك مقومات رعايته والإدارة الكاملة لشئونه ، وتبحث عن الدولة بهذا المعنى فلا تجد ، لكن .. لاشيء يهم ، المهم هو اللقب .. وتتناقل وكالات الأنباء وتذيع الإذاعات السموعة والمرئية الأخبار : الرئيس قال ، الرئيس ذهب ، الرئيس أتى ..

ويسجل الثائر - الذى كان - انتصارا تاريخيا آخر .. لقد حصل على البساط الأحمر الذى يفرش أمامه على الأرض ليسير عليه عند نزوله من الطائرة ، ويصطف حرس الشرف على الجانبين ، وتعزف الموسيقى ، ويرفع الرجل رأسه عاليا فخورا بهذا المكسب التاريخى الذى ليس له مثيل ، ويوزع تحياته ذات اليمين وذات اليسار ، ثم يهرع إلى السيارة الفخمة ليودع بمثل ما استقبل به من حفاوة وتكريم !

وهناك انتصار تاريخى آخر سجله الثائر - الذى كان - فالرجل له " مجلس وزراء " ، عددهم يتجاوز العشرين ، تماما كما لبريطانيا العظمى وروسيا الاتحادية ومصر وغيرها ، مجلس وزراء .. لا تقل أن وزير التعليم - مثلا - مثله مثل " مدير إدارة الزيتون التعليمية " ، وأن وزير الصحة مثله مثل مدير الإدارة الصحية فى حى الوايلى ، فلا شيء

يهم ٠٠ فالمهم أن اسمه " وزير " ، " محدش أحسن من حد " ، هم وزراء ونحن وزراء ،  
تماماً كما يقولون : هم رجال ونحن رجال: الأبهة والسيارة والراتب واللقب .

ثم يسجل الثائر - الذى كان - انتصاراً مدوياً آخر ، فهذه القوى الفلسطينية التى  
ظهرت على أرض فلسطين المحتلة منذ الانتفاضة الشعبية الباسلة فى ١٩٨٧ ، ممسكة  
بشعلة مقاومة من نوع غريب لم يشهد له التاريخ مثيلاً ، وظلت سنوات تدوخ القادة  
العسكريين الإسرائيليين ، استطاع صاحبنا أن يحجمها ، من خلال " تعاون أمنى " بمقتضاه  
يبلغ الإسرائيليين بأسماء الذين ما زالوا يؤمنون بأسطورة الكفاح المسلح ، ويقبض ويعتقل  
النشطاء منهم ، ويضيق حتى على الأنشطة غير المسلحة ، ولا شىء يهم ، فهو رجل  
يحترم توقيعه على اتفاقات دولية طلبت منه هذا ، وهو يحظى بما لم يكن أحد من قبله أن  
يحظى به ، فرئيس أكبر دولة فى العالم يرفع سماعة التليفون أحياناً ليكلمه ، وأحياناً  
يستقبله فى البيت الأبيض ٠٠ فماذا يرجو أكثر من ذلك ؟

ولا أريد أن أستطرد أكثر من ذلك فى تعداد سلسلة الانتصارات ( المخزية ) التى سجلها  
( الثائر ) ، فهى ملء السمع والبصر فى مختلف أجهزة الإعلام بامتداد العالم ٠٠

لقد كان الرجل يقود حركة كفاح مسلح خارج الأرض المحتلة ، وأدركت عبقرية الشعب  
الفلسطينى بالداخل أن المسألة ، بالصورة التى جرت ، سوف لا تأتى بالأمال المرجوة ، فإذا  
به يخرج بهذا الابتكار العبقري الفذ ، انتفاضة الحجارة ضد الدولة الذرية ، وترتبك هذه  
الدولة الذرية أمام الحجارة ، وتستند انتفاضة الحجارة إلى قيادات من نوع جديد ٠٠ من  
هؤلاء الذين يكتوون مباشرة بنار الاحتلال ٠٠ من المقيمين ، ينطلقون بروح إيمانية  
مستتيرة ، لأن الذين يواجهونهم يتزيون بمسحة دينية متعصبة زائفة .

ويشعر الثائر - الذى كان - أن البساط قد بدأ ينسحب من تحت أقدامه ، فبدأ بعد اشتداد  
ساعد الانتفاضة يغازل القوى الكبرى منذ عام ١٩٨٨ ، أى بعد الانتفاضة بعام على وجه  
التقريب ، ملوحاً لها بأنه سوف يأتى بالسلام المستحيل بين العدو الصهيونى وبين  
الفلسطينيين ، ووجد هؤلاء فى الرجل " القطرة " المنشودة ، و " الماء " الذى يطفئون به  
نار الكفاح المسلح ، وفى نظير ذلك يُمنح هذه الانتصارات المزيغة التى أشرنا إليها . ولا  
بأس من بعض الفتات ٠٠ إدارة محلية ينخدعون بها فيسمونها " سلطة " ، إعادة انتشار

لنقوات الاحتلال ، يتخذون بها ويسمونها انسحابا ، لكن السيادة والسيطرة الأمنية تظل لليد العليا . . اليد التي لم تترك السلاح . . إسرائيل !

فى كل فترات التاريخ ، وفى كل بقاع العالم ، ومع كل الشعوب ، ظل الدرس الكبير الذى وعته الشعوب التى رزئت بالاحتلال ، أن " ما أخذ بالقوة لا يُسترد إلا بالقوة " . . إنها عبارة صاحب صياغتها وشهرتها هو خالد الذكر ، جمال عبد الناصر ، لكن المتخاذلين يتخذونها الآن مثارا للسخرية ، على أساس ما يزعمونه من فقداننا لأسباب القوة الآن ، بينما هذه العبارة هى قانون تاريخى يسرى منذ فجر التاريخ ، لأنه يعبر عن منطق واقعى ، فالواقعية ليست أن نستسلم لمظاهر ضعف مؤقتة ، ولكن الواقعية هى فى عدم معاتدة قوانين التاريخ ، وقوانين التاريخ تؤكد أن من اغتصب شيئا عن طريق القهر والإجراه لا يمكن أن يتنازل عنه بمجرد مفاوضات ومحادثات ووساطات ، إذ ما الذى يدفعه لأن يعيد ما اغتصب ، إذا كان من يواجهه لا يمك حتى بعضا ، ولا يحاول حتى أن " يُجيش " نفرا من أبناء أمته حتى يكونوا له سندا يرفع اسهمه فى " بورصة " المفاوضات ، بل ويسلم طوعا واختيارا من يحتفظون بروح المقاومة ، حتى يغرى الآخر بأن يملئ شروطه دون خوف ؟ !

إن ما يفعله عرفات من محاربة ومحاصرة لعناصر القوى المؤمبة - قولا وعملا - بضرورة الكفاح المسلح هو جنائية فى حق تاريخ كفاح الشعب الفلسطينى ، بل إنه بهذا يبعد تماما عن حتى الذكاء الدبلوماسى ، وليعتبر من جيرانه أبطال المقاومة اللبنانية التى يقودها حزب الله فى جنوب لبنان ، فها هو باراك يعلن ، من غير مفاوضات ، ومن غير أن يطلب منه أحد ، نية الانسحاب ، بل ويحدد له تاريخا ، لأن هؤلاء لم يلقوا السلاح فى أية لحظة . . إنه المنطق الذى قامت عليه الحركة الصهيونية ، وهو المنطق الذى قامت عليه دولة إسرائيل ، بل وهو المنطق الذى قامت عليه الولايات المتحدة نفسها .

لقد بدأ الرجل طريقه فى الصعود إلى هاوية التاريخ ، وأصبح فى وضع لن يسمح له بالتراجع ، وهو ما زال يحاول حفظ ماء الوجه بترديد بعض العبارات الوطنية الملتهبة . . لا تنازل عن حقنا فى إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس ، فهو يعلم أنه لن يستطيع هذا بما وقعه من اتفاقات .

لكننا لا نَفقد أبدا الثقة في الشعب الفلسطيني ، فللشعوب العربية نهجها الذي يختلف عن نهج حكوماتها . لقد وقعت حكومة مصر اتفاقا كامب ديفد عام ١٩٧٩ ، وما هي عشرون عاما تمر والشعب المصري يرفض التطبيع ، إلا إذا استثنيا عددا لا قيمة له أمام صمود عشرات الملايين ، ولا بد للشعب الفلسطيني أن يخرج من بينه ثائر آخر ( أو ثوار ) يقود المسيرة ، بعد أن انتهت صلاحية الثائر الذي كان !!

-----  
\* جريدة العربي ، ١٩٩٩/٩/٢٩

## هل يمكن للجنة الهامدة أن تقاطع !؟

فى الاجتماع الأخير لوزراء خارجية الدول العربية خرج د. عصمت عبد المجيد بفرك يديه سعيدا مستبشرا ، معلنا أن الاجتماع كان رائعا يبشر بروح تضامن وتعاون ، أما ما لم يقله الأمين العام فهو أن هذا الذى استنتجه من حصيلة الاجتماع لم يكن ليكون إلا لأن الجمع تحاشى الخوض فى المسائل الأساسية ، والتي منها هذا العار التاريخى الذى يجعلنا نقف متفرجين وآلاف من أبناء الأمة العراقية يموتون بفعل حصار وحشى لا مثيل له فى التاريخ ، تقوده الولايات المتحدة ونحن على دربها سائرون . . . يكفرا أبناء العراق عن ذنب ارتكبه حاكم مستبد ، مصاص للدماء ، ويدفعون هم الثمن ، وما زال الحاكم يرفل فى بحبوحة من العيش الأسطورى فى قصوره المتعددة .

وأن يسكت الجمع من الدول العربية على استمرار حصار الشعب العراقى ومقاطعته ، فهذا إقرار منه لهذا ، بينما يقف موقفا متخاذلا آخر من ضرورة مقاطعة شركة والت ديزنى لأنها تفتح أبواب معرضها لجهد صهيونى يؤكد أن القدس هى العاصمة الأبدية لإسرائيل ، ويكتفون باتصال أكد فيه مسئولون بالشركة أنهم سيعملون اللازم ، ثم يتضح بعد أيام تقل عن أصابع اليد أن شيئا لم يحدث وأن " التطمينات " لم تكن إلا خديعة ، حتى ينتهى الاجتماع بدون قرار مقاطعة ، وينتفض الأمين العام معبرا عن شعوره بالخديعة ، ويتكرر الموقف ، عندما تقاطر الوزراء على مقر الأمم المتحدة ، فلا الشركة تحركت ، ولا الدول العربية فعلت شيئا . . . إنهم " أسود " على شعب العراق ، " نعامة " أمام كل ما هو أمريكى صهيونى !

والحق أننى لو كنت مسئولاً عن الشركة الأمريكية لفعلت ما فعلت ، لماذا ؟ لأن المسألة بالنسبة لمثل هذه المؤسسات الدينامورية الاقتصادية مسألة مكسب وخسارة ، صحيح أن العرب - كزبائن للشركة - عشرات الملايين - لكنها كثرة لا قيمة لها ، وهناك ثقة واضحة فى أن الدول العربية يمكن أن تتكاتف وتجتمع على مقاطعة دولة عربية أخرى مثل ليبيا قبل أن تنفجر القضية أخيراً ، لكنها لن تجتمع على أمر يسيء لسادتنا الأمريكان ، وبالتالي الدولة الصهيونية . ثم ألم يقل باراك عدة مرات أن القدس هى العاصمة الأبدية لإسرائيل ،

وما زالت التصريحات والمواقف العربية تستبشر خيرا بهذا السفاح وتستقبله بالأحضان والقبلات وتثق في جهوده الساعية نحو ما يسمى بالسلام ؟

ثم إن الدول العربية نفسها ، أو الكثرة الغالبة منها ، قد أنهت المقاطعة منذ سنوات ، وأصبح نفر من كبار المثقفين ينظر إليها على أنها مظهر من مظاهر عهد التخلف السياسي -كذا- فبأى منطق إذن يمكن لهم أن يهددوا بمقاطعة الشركة الأمريكية ؟ لقد سبق للشركة أن أنتجت فيلما بعنوان " علاء الدين " يظهرون فيه العرب باعتبارهم أمة بربرية ، جماعها قوم همج متخلفون ، فهل تحرك أحد ؟ وسبق للشركة أن أنتجت فيلما باسم " الأميرة والوحش " ، وفي الوقت الذي يظهر فيه العربي متخلفا جلفا متوحشا ، يظهر اليهودى راقيا ، كريما منقذا ، فهل تحرك أحد ؟ هذا في الوقت الذي تؤكد فيه الأنباء أن مالا عربيا ضخما يصل إلى مئات الملايين من الدولارات يدخل في رأسمال الشركة !!

إننا نريد أن نطمئن الذين يسخرون من حديثنا عن سلاح المقاطعة بأننا مثلهم " واقعيون " ، ودليلنا على ذلك أن الأمم المتحدة تتخذ قرارات بالمقاطعة ، كما هو الأمر الحادث بالنسبة للعراق ، وكما كان حادثا بالنسبة لليبيا ، فإذا قالوا أن هذه المقاطعات كانت بناء على قرارات دولية وبالتالي فهي تستند إلى الشرعية الدولية فهل يمكن لنا أن نسألهم : وأين الالتزام بالشرعية الدولية في قرارات لا تتسع لها صفحة كاملة من الجريدة كانت صادرة من نفس الأمم المتحدة تجاه الدولة الصهيونية ؟ كذلك فإننا نذكرهم بأن المنطق الذي نستند إليه دفاعا عن القدس إنما يستند إلى اتفاقيات دولية ، فمع إدانتنا لاتفاق أسلو ، إلا أنه ينص على أن القدس من المسائل التي يؤجل البت في وضعها إلى الاتفاق النهائي ، فإن ما يبرز هؤلاء الصهاينة في معرض دولي يقولون بغير هذا ، فالدعوة إلى مقاطعة الشركة تسير إذن على طريق الشرعية الدولية التي يتحججون بها !!

كذلك نحن نطمئن الذين يسخرون من المطالبة بالمقاطعة بأننا ، مثلهم ، في هذا ، نتخذ الولايات المتحدة " قدوة " و " نموذج " يُحتذى به ، فهي زعيمة المقاطعة بغير منازع ، فضلا عن أنها هي قائدة حركة المقاطعة للعراق وليبيا عن طريق الأمم المتحدة ، فهي نفسها كثيرا ما تصدر قوانين لشركاتها ومؤسساتها بمقاطعة هذه الدولة أو تلك من تلك الدول المخالفة لسياستها أو المعاندة لها ، بحجج شتى : حقوق الإنسان ، الاضطهاد الديني

، الإرهاب ٠٠ وهكذا ، وأمانا إيران ، والسودان ، أمثلة واضحة تؤكد هذا ، أفلا يحتم علينا نهج " المسائرة " أن نقلد سادتنا وتيجان رؤوسنا ؟

لقد فقدنا الثقة في أن تقف الجمهرة الكبرى من نظمنا وقفة شجاعة متحركة بدوافع المصلحة العربية بالدرجة الأولى ، لكننا لم نفقد الثقة أبدا بشعوبنا العربية ٠٠

لقد تحرك نفر من أبناء الأمة العربية ممن يقيمون بالخارج مهدين شركة " بيرجر كينج " ، ونجحوا في تحركهم الوطنى الشجاع ، وهم بهذا يقدمون لنا مثلا ناجحا ، ذلك أن الشركات الأمريكية إليها هو المكسب وشيطانها هو الخسارة ، ولو تباكوا ذرة واحدة أن العرب يمكن أن يسببوا لهم خسارة ضخمة فسوف يُهرعون إلى الوقوف فى صفهم ٠ لا نريد أن نعيد إلى الأذهان طبيعة نشأة المجتمع الأمريكى الذى قام على " القوة " و " المال " ، وإذا كان دعاة التخاذل يستندون فى رفع رايات الاستسلام على أساس أننا أصبحنا لا نملك أسباب القوة - وإن كانت هذه قضية زائفة - فما زلنا نملك القدرة الثابتة " المال " ٠ وإذا قيل لنا أن الوضع المالى الآن لم يعد يُنبئ بالقدرة العالية ، بعد عمليات الامتصاص والابتزاز الرهيبتين للأموال العربية فى حربى الخليج ، فإن سلاح المقاطعة يمكن أن يوجعهم حقا ٠ وإذا عجزت الحكومات عن استخدامه ، فما الذى يُعجز عموم الناس عن أن يستخدموه ؟ ما الذى يمكن أن يجبر هذا أو ذاك على أن يشرب الكوكا كولا والبيبسى ، ما الذى يدفعنا إلى استمرار تناول المأكولات الأمريكية ٠٠ وغير هذا وذلك من السلع والمنتجات والبضائع الأمريكية ؟

إن هناك كثيرون يؤكدن أن العرب يستطيعون إلحاق خسائر ضخمة إذا قاطعوا شركة والت ديزنى ، حيث يُقدر إجمالى عدد زوار مدينة ديزنى الترفيهية من العرب وحدهم بما يزيد على المائتى ألف زائر سنويا ، ويُقدر هؤلاء المراقبون كذلك بأن مبيعات الشركة من الأفلام والدمى وغيرها تزيد على الثلاثمائة مليون دولار سنويا ، فهل نستمر فى تقديم الدعم لهؤلاء كى يستمروا فى قهرنا وإذلالنا ؟

لقد تساءل الراحل " نزار قباتى " من قبل : ( متى نعلن وفاة العرب؟ ) ، ونحن نجيب بأن الكثرة الغالبة من نظم الحكم العربية قد أعلنت وفاة تنظيمها الموحد منذ سنوات ، ولا نرى أمانا إلا جثة هامدة لا يمكن أن يُرجى منها انتفاضة كرامة ، لكننا نؤمن إيمانا لا يتزعزع

بأن الأمة العربية أمة لا تموت ما دامت هناك حياة على وجه الأرض . . اتهمونا بالخطابية  
والانفعالية والعاطفية ، وغير هذا وذاك من الاتهامات التي دأبتم على ترديدها ما شئتم ،  
فلن يُرجعنا هذا عن مواصلة المناداة بأن سلاح المقاطعة ما زال فعالا ويمكن أن نستخدمه  
بعيدا عن نظمنا الحكومية ، أفرادا وجماعات .

-----  
• جريدة العربي ، ٣/١٠/١٩٩٩

## سقوط الأقتعة !

فى كل العصور ولدى كل المجتمعات على وجه التقريب ، إذا استثنينا تلك الفترات التى تسلط فيها على الحكم زعماء مرضى بنهم امتصاص دماء الشعوب ، كان السلام مطمحا تهبو إليه القلوب ، وتبذل فى سبيل تحقيقه الجهود . . .

وفى كل العصور ولدى كل المجتمعات عموما ، إذا استثنينا تلك الفترات التى تُصَاب فيها الأمة بروح انهزام داخلى ، وقنوط قاتل ، كان الرضا بسلام ينجح إلى فرض الأمر الواقع والذى يكون ترجمة لسيطرة طرف أقوى على طرف فقد أسباب القوة والمقاومة .

ومنذ أن بدأت مسيرة التسوية بصدد الصراع العربى الإسرائيلى ، كانت هناك آراء كثيرة ترى فيما يحدث فى هذه المسيرة إنما هو " شرك " يُراد به أن تسقط الأمة العربية فى حبالن قوة مراوغة تسعى إلى الهيمنة والتسيد ، وكانت هذه الوجهة من النظر تُقابل بقدر من التشكيك فى مستوى ونوعية وعيها والنظر إليها على أنها قد تجمدت مثل حفريات التاريخ على " أساطير أولين " كانت رائجة فى عهود مضت ، لكن يبدو أن السيناريو الذى بدأ منذ زيارة شارون للأقصى يقدم دليلا يوميا على أن ما اعتبر من أساطير الأولين ، إن هو " إلا قول فصل وما هو بالهزل " ، وتبين أن ما كان يتحدث الإسرائيليون به عن السلام كان مجرد أقتعة تخفى استراتيجية أساسية للحلم الصهيونى بدأت منذ أمد بعيد ، وما هذا الحادث الآن إلا " تجليات " له بعد أن تصور أصحاب الحلم أن العرب قد أصبحوا فى قاع القنوط ، أما هم فقد بلغوا " سدرة المنتهى " فى القوة مما يتيح لهم فرصة استكمال تحقيق الحلم الصهيونى النازى .

فلقد قامت الاستراتيجية العليا للحركة الصهيونية ، سواء على المستوى السياسى أو العسكرى بصفة مستمرة على ما يسميه د. عبد الشفيق عيسى بـ " الهجوم المباشر " ، بالمقارنة مع استراتيجيات أخرى بديلة مثل استراتيجية الهجوم غير المباشر ، واستراتيجية الدفاع المتحرك أو الثابت ، واستراتيجيات الانتقام الشامل والاحتواء والردع . وتطبيقا لاستراتيجية الهجوم المباشر ، سعت الحركة الصهيونية ، ثم الكيان الصهيونى - الإسرائيلى ، إلى امتلاك زمام المبادرة دائما فى العمل العسكرى ، خاصة من خلال تكتيك " الضربة الأولى " وأسلوب ما أسموه " الحرب الوقائية " .

وفى كتابه " التمرد " شرح قطب من أقطاب الإرهاب الصهيونى ألا وهو مناحم بيجن خبرته الإرهابية ، عندما كان قائدا لعصابة الأرجون ضد القوات البريطانية فى عهد الانتداب ، فأشار إلى تعمه اختيار استراتيجية بث الرعب والفزع فى قلوب البريطانيين ، جنود الدولة التى منحتهم وعد بلفور سنة ١٩١٧ ، وسهلت لألوف مؤلفة من اليهود من مختلف أنحاء العالم للهجرة إلى الأرض الفلسطينية واغتصابها ! وتمثل الرعب فى قتل الجنود البريطانيين وشنقهم فى حبال مربوطة فى أغصان الأشجار وتفجير السكنات والفنادق ووضع المتفجرات فى الحدائق وصناديق القمامة والشوارع ، وأكد أن هذا الرعب هو الذى حول حياة البريطانيين إلى جحيم لا يطاق ، مما شكل قوة ضغط هائلة على الحكومة البريطانية فجعلتها تعجل بإنهاء الانتداب دون أن تسبق ذلك بترتيبات لما بعد إنهاء الانتداب مما كان أحد السبل الهامة التى سهلت للصهاينة أن يعلنوا دولتهم .

وفى كتابه " حول الجدار الحديدى " (صدر ١٩٣٣) ، أى قبل أن يشهد الكيان الصهيونى مولده بخمس عشرة عاما قال جابوتسكى " إن الاستيلاء على مساحة من الأرض العربية لإقامة وطن قومى لشعب مشرد " الشعب اليهودى " هو عمل مشروع وعادل ، وإذا ما عارض العرب مثل هذا المشروع فيجب أن يفرض عليهم بالقوة ، وفرض الحقيقة المطلقة بالإكراه ، لا ينفى عنها عدالتها ولا ينتقص منها أو من سمتها الأخلاقية (١) " . وكان هذا رأى وراء العديد من المذابح التى قام بها الصهاينة أثناء إقامة كيانهم العنصرى .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل سعت إسرائيل إلى التركيز على ضرب ما يسميه الخبراء "أغراض القيمة المضادة " حيث يتركز الضرب على الأهداف المدنية ، كما رأينا أثناء حرب الاستنزاف من ضرب مساكن المدنيين ومصانع أبى زعبل ومدرسة بحرالبيقر ، وكما نرى الآن على الأرض المحتلة فى فلسطين ، فمثل هذه الضربات تثير الفزع بين أبناء البلاد ، وتحدث ارتباكا شديدا ، بحيث يمكن أن تسبب حرجا للقيادة السياسية وهى المسئولة عن حماية المواطنين . وعلى العكس من ذلك فقد كان خيارنا أثناء حرب الاستنزاف هو ضرب " أغراض القوة المضادة " ، والتى تتمثل فى الأهداف العسكرية .

ومن هنا فإن الذين يسارعون بإلقاء اللوم على حركة المقاومة الفلسطينية بضرب أهداف مدنية ، يجب أن يعلموا أن هذا لا ينبغى أن يكون التزاما من جانب واحد ، فالجانب

الإسرائيلي في كل ما يقوم به ، إنما يتوجه إلى أهداف مدنية ، إذ ليست هناك كما هو معروف مواقع عسكرية فلسطينية ، وليس هناك مسلحون إلا أفراد الشرطة الفلسطينية وتسليحهم خفيف للغاية أمام أعتى قوة عسكرية في المنطقة .

ولا ندرى لم لا يستثمر العرب حقائق متعددة في المواثيق والقوانين الدولية للربط بين ما ارتكبه - وما زالت - الدولة الصهيونية وبين ما اتفق على تجريمه دوليا ، وعلى سبيل المثال فقد جاءت اتفاقية تجريم إبادة الجنس البشرى لتتنص على الأفعال المكونة للجرائم ضد الإنسانية والتي تشمل القتل والاعتداء الجسيم والإخضاع العمد " لظروف معيشية " من شأنها القضاء ماديا على بعض الأفراد . وبالرجوع إلى قواعد قانون الاحتلال الحربى الذى ينظم العلاقة بين دولة الاحتلال من ناحية والسكان المدنيين فى الأراضى المحتلة من ناحية أخرى باعتبار أن الاحتلال أمر غير مشروع ويحرمه القانون الدولى وقانون الحرب وهو حالة فعلية تنتهى بطرد المحتل أو انسحابه من الأراضى المحتلة ، ولا يمنح الاحتلال للدولة التى تحتل أراضى الغير أى سلطات أو حقوق قانونية ، بل ويلزمها بمراعاة واحترام الحقوق الشخصية وحقوق الملكية للشعب المحتل ، ويحظر عليها ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية التى تتمثل فى القتل والضرب والتعذيب والاعتقال وهدم المنشآت على الأراضى وتغيير هوية الأرض المحتلة وغير ذلك من الجرائم الإنسانية ، وكلها مما يرتكبه النازيون الجدد فى الكيان الصهيونى .

وحتى يمكن حجب الأنبياء الشرسة للاستراتيجية الصهيونية كان اللجوء إلى بنية لفظية مطاطة ، ومفاهيم زبئية كغطاء بهدف إعادة قراءة التاريخ وفقا لرؤاها وإخفاء الأطماع وتزييف الحقائق ، فمن ذلك ، كما يؤكد " طه المجدوب " : التعامل مع مفهوم " التوسع الإقليمي " باعتباره " أمنا " ، والنظر إلى " الاستيلاء على أراضى الغير بالقوة " ، على أنه " حق تاريخى مشروع " ، واعتبار تفريغ الأرض من أصحابها بأساليب الإبادة والإرهاب والطرده " دفاعا عن النفس " !

والأكثر مراوغة وزبئية هذا المفهوم الذى زرعه فى الفكر السياسى فى الشرق الأوسط باسم " الحدود الآمنة " ، الذى فسروه بما يحقق المصالح الأمنية للكيان الصهيونى وحده ، وكأن الطرف الآخر ليست له هواجسه الأمنية كذلك ، ومن هنا يجرى هذا التفسير الذى يتبجح الفرصة لإسرائيل أن تغير من حدودها للتوسع التدريجى، وتصبح الحدود الآمنة هى "

الحدود الطبيعية التي يمكن الدفاع عنها " ، لكنهم لا يتوقفون أمام هذه الحدود الطبيعية : هل هي مغتصبة أم لا ؟ ونرى هذا واضحا بالنسبة لهضبة الجولان ، وكيف تحطمت المباحثات حولها لهذا السبب ، وهو ما نراه كذلك بالنسبة لمزارع " شبيعا " اللبنانية .

وإزاء هذه الآلة الجهنمية التي سلطها الكيان الصهيوني على الشعب الفلسطيني فوجئ العالم بهذا الصمود العجيب ، وتلك المقاومة الأسطورية ، إلى الدرجة التي جعلت الكثيرين منا يتساءلون بإعجاب شديد : من أين جاء الفلسطينيون بتلك الطاقة الجبارة وتلك العزيمة التي رفضت أن تلين أو تستكين على مدى نصف قرن من القهر والإذلال والنفس القسرى ؟ وليس عسيرا الإجابة عن هذا التساؤل ، فهي تكمن في تراكم الشعور بالظلم ، وفي شدة الإيمان بالقضية والتعلق بالأرض ، وفي الثقة المفرطة في النفس ، وفي الغيرة على المقدسات ، وفي عمق الشعور الديني الذي يزين الشهادة دفاعا عن الأرض والعرض ، حتى لقد أكد الشاعر محمود درويش أن الانتفاضة جاءت لتعلمنا درس البديهيات العسير : " فليست فلسطين جغرافيا فحسب ، بقدر ما هي أيضا تراجيديا وبطولة ، ولا هي فلسطينية فقط ، بقدر ما هي إخصاب لفكرة العربي عن نفسه ، ومعنى إضافي بمعنى وجوده في صراعه مع خارجه ومع داخله ، ليكون جزءا من تاريخه الخاص ومن التاريخ العام " .

وقد قامت صحيفة " لوموند " الفرنسية بجولة في عقول المثقفين من إسرائيل وفلسطين بحثا عن معنى تلك الانتفاضة التي جعلت العالم يرى لحظة بلحظة معنى الغضب ومعنى العنف ، وبالنسبة لعدد كبير من المثقفين الإسرائيليين لم تكن الانتفاضة الإسرائيلية هي النقطة الخطيرة ، على أساس أنها وقعت في زمن سابق ويمكن التعامل معها ، ولكن الذي يدق نواقيس الخطر فعلا هو ثورة عرب إسرائيل ، فهذا الحدث كانت له أصداء مختلفة تماما ، فقال الكاتب " إبراهيم يهوشا " كيف أن " عربنا " - كما أطلق عليهم - لم يخرجوا أبدا في مظاهرات بكل هذا العنف حتى في أحلك لحظات الحرب مع الدول العربية الأخرى ، أو حتى عندما استولت إسرائيل على اراض عربية أخرى . وأضاف يقول إنها المرة الأولى التي يتظاهر فيها عرب إسرائيل جنبا إلى جنب مع الفلسطينيين .

ولم ينتظر الإسرائيليون لحظة ، فقد ظهرت خطة في مواجهة الانتفاضة معدة سلفا سموها " حقل الأشواك " وضحاها مقال نشره " شلومو أفنييري " أستاذ العلوم السياسية بالجامعة العبرية في صحيفة الهيرالد تريبيون حيث أشار إلى أن الحل الوحيد بعد أن ماتت اتفاقيات أوسلو

وقشلت المفاوضات مع الفلسطينيين هو التخلي عن عملية السلام ، والانسحاب من جانب واحد من معظم الأراضي الفلسطينية التي ما زالت خاضعة للحكم الإسرائيلي ، طبقا للخطة التي قيل أن باراك قد عرضها على الفلسطينيين في كامب ديفيد ، مع تفكيك بعض المستوطنات الصغيرة وضم الأخرى بعضها إلى بعض تحت السيطرة الإسرائيلية .

والواقع أن العالم قد شهد كثيرا من المتغيرات في الأعوام العشرة الأخيرة ، فقد حصدت إسرائيل كل ثمار العملية السلمية بمجرد الدخول فيها ، فاعترف دول العالم وأقامت العلاقات معها ، بما فيها الصين والهند وعدد من الدول العربية ، ورفعت عنها المقاطعة الاقتصادية العربية ( من الدرجة الثانية ) ، وفتحت أمامها أبواب العلم العربي وعقدت المؤتمرات الاقتصادية وشكلت اللجان التي تدرس جوانب التعاون الإقليمي بين دول المنطقة ، خاصة بين إسرائيل والدول العربية .

ولقد أتاح هذا للكيان الإسرائيلي أن يستفيد من الأجواء التي سادت عقب توهم أننا قد أصبحنا نعيش عصر السلام ، خاصة وأن العالم كله كان قد بدأ بدورته ينظر إلى التفوق الاقتصادي باعتبار أنه هو مقياس قوة ومكانة الدولة ، في النفس الوقت الذي شعرت فيه إسرائيل بضرورة أن تكون جزءا من المنطقة التي تنتمي إليها جغرافيا ، نظرا لأن هذا العصر يتعامل مع تكتلات اقتصادية أكثر مما تتعامل دول فيما بينها وبين بعضها فرادى ، وهذا ما دفع شيمون بيريز منذ عدة سنوات للترويج لمشروع الشرق أوسطية في محاولة خفية للهيمنة الاقتصادية كبديل عن مفهوم الهيمنة أو السيطرة جغرافيا على الأرض ، وإتاحة الفرصة للكيان الصهيوني أن يكون هو " دولة المركز " التي تجذب إليها الأموال والاستثمارات العربية لتشغيلها صناعيا وتجاريا ، ثم إعادة المنتج ليتم توزيعه في الأسواق العربية ، وبعد ذلك يمكن الامتداد إلى دول أخرى .

والمتتبع لمسار الصراع العربي الإسرائيلي يستطيع أن يكشف وهم وجود " حماثم " و " صقور " فالفرق بين من يصورون هنا أو هناك هو فرق بين من يهوى أن ينفذ في ضحيته الحكم بالإعدام فوراً بإطلاق الرصاص ، أو الشنق أو الخنق ، ومن يرى أن يكون ذلك بالموت البطئ بوسائله المتعددة ، إذ أننا نؤكد أن أي تيار عامل في الساحة الإسرائيلية لم يتخلف عن الإيمان بمنطق القوة ، وإن كان اليسار قد حاول التخفيف علنا من هذا المفهوم

، ولكن ظل كل من اليمين واليسار الإسرائيلي على يقين بأن القوة العسكرية هي الطريق لإقامة الدولة وحمايتها فيما بعد .

ومن هنا فنحن ننتهي على ما أكده " رضا هلال " من أنه من الخطأ تصور أن جماعات السلام الإسرائيلية قد نشأت للدفاع عن الحقوق العربية والفلسطينية ، كما يتصورها العرب والفلسطينيون ، بل إن تلك الجماعات لا تتطابق تصوراتها حول ماهية السلام الذي تدعو إليه ، وإنما يجمع بينها فقط مطلب التوصل إلى " تسوية سلمية " بين إسرائيل والعرب تحقق " أمن إسرائيل " ، أي أنها جماعات سياسية تتفق على هدف التسوية السلمية من أجل أمن إسرائيل ، ولكنها تختلف فيما دون ذلك ، وخصوصا حول المسألة الفلسطينية .

وفي غياب فكر استراتيجي عربي أو استراتيجية للأمن القومي العربي بشكل عام ، وبالتالي انعدام الخيارات السياسية التي يفترض اللجوء إليها واستخدامها في حالات عدم ثبات الجانب الإسرائيلي على ما سُمي بخيار السلام الذي ارتضت الأطراف العربية أن تدخل السلام على أسلحه ، فإن الخيارات تأتي لها من الخارج ، أو على وجه التحديد من الولايات المتحدة ، فيما يؤكد "عاطف الغمري " ، إما بالضغط أو بالإقناع ، وهو ما حدث بالفعل من هرولة أطراف عربية في إقامة علاقات مع إسرائيل ، يفترض أنها لا تأتي إلا في مرحلة لاحقة من عملية التسوية ، ومقابل لخطوات أخرى تتخذها إسرائيل في اتجاه إعادة الأرض ، وإبرام اتفاقات السلام الشامل والعاقل .

وبعد.....

إن الحقيقة الواضحة التي كشفت عنها الثورة الفلسطينية الحالية قد أسقطت أفتحة السلام نرائف ، وأثبتت أن المضي في طريق التسوية على نفس النهج الذي كان سائدا هو طريق يمكن أن يؤدي بنا إلى كارثة ، وأنه من العبث حقا أن يستمر بعض الزعماء في الدعوة إلى ما كان عليه الوضع قبل هذه الثورة المجاهدة ، ومع ذلك فقد وفر هذا الاستمرار طاقة شحن كامنة في قلوب الشعوب فصارت رصيذا احتياطيا جاهزا عندما بدأ إفلاس طريق التسوية وسقطت الأفتحة التي كانت تخفي وراءها استراتيجية عنصرية دموية ، ويبدو أن الأطفال هم أكثر إدراكا لما غفل عنه الساسة والكبار ، فأصبحوا هم القدوة : ولئن يرحم التاريخ من يغفل حكمة ووعي هؤلاء الأطفال الصغار " سنا " الكبار وطنية وقومية ودينا .

• الوفد ، ١٥/١٢/٢٠٠٠

## السقوط الناجح !

أرجو ألا ينظر القارئ إلى عنوان المقال على أنه صورة من صور الإغراب اللغوي ، ولا باعتباره شكلا من أشكال التناقض المنطقي ، من قبيل ما يسمى " بتربيع الدائرة " ! ذلك أنه لأول مرة في العالم العربي يسقط رئيس وزراء دولة هو سليم الحص في الانتخابات النيابية اللبنانية ، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على هذا القدر الكبير من النزاهة والموضوعية التي جرت بهما الانتخابات ، وبالتالي يكون الحص قد نجح في اختبار الديمقراطية ، وإن خسر مقعده . وإذا كنا نقيس التقدم بمدى ما يعود على مجموع أفراد الأمة ، فإن نجاح الديمقراطية أهم لمستقبل لبنان من نجاح الحص ، على عكس ما يحدث في كثير من الدول العربية من نجاح أصحاب المواقع العالية ، وإن كنا نعتبر نجاحهم في كثير من الأحيان إعلانا حقيقيا بسقوط الديمقراطية !

والحق أن لبنان ، فيما يبدو ، تنفرد هذا العام بتقديم " دروس وطنية " للعالم العربي ، فمنذ شهور أثبتت بما لا يدع مجالا للشك لجموع المتخاذلين دعاة الاستسلام في قضية الصراع العربي الإسرائيلي أن الأسلوب الفعال للتعامل مع قوى الاحتلال الإسرائيلي هو نفس الأسلوب الإسرائيلي ألا وهو " القوة المسلحة " ، وأن الحرب النظامية إذا كنا لا نملك الآن مقوماتها فإن حرب العصابات كفيلة بتحقيق التحرير ، فغادرت إسرائيل ما احتلته من أراضٍ لبنانية بغير قيد أو شرط .

ومن قبل الحرب الأهلية التي اندلعت عام ١٩٧٤ على وجه التقريب كانت لبنان ساحة فريدة للعالم العربي لحرية الرأي ، فازدهرت بها الصحافة ، حتى تفوقت على الصحافة المصرية صاحبة التاريخ التليد في قوة الكلمة وحرية التفكير ، قبل أن تدخل في نفق التأميم الحكومي القاتل لحرية الرأي وصدق الكلمة ، وكنا نطل من خلال الصحافة اللبنانية على الحال الحقيقي لكل نظام عربي ، لكن قوى الشر استطاعت أن تغتال هذه الحرية ، فوقعنا لبنان في حرب أهلية ضروس طويلة ، حتى إذا انتهت كانت هناك آثار ما زالت تحول بين الصحافة وبين أن تكون مثلما كانت .

وتكتسب الانتخابات الأخيرة مذاقا خاصا تنفرد به عن سائر الانتخابات السابقة . صحيح أننا كنا نردد أن لبنان هي البلد الذي ينفرد بظاهرة لا يعرفها أي بلد عربي ألا وهي أن

يكون به رئيس جمهورية سابق ( باستثناء حالة محمد نجيب فى مصر ، فلها ظروفها الخاصة المعروفة ، حيث لم يترك الحكم بطريق شرعى ) ، لكن العين المراقبة لحقيقة الحالة اللبنانية كانت تلاحظ أن اختيار الرؤساء السابقين لم يكن - مع الأسف الشديد - شأنًا لبنانيا خالصا ، فهناك قوة متعددة بيدها بعض أوراق اللعبة اللبنانية ، كان لها دور ما فى اختيار الرئيس ، مثل الولايات المتحدة وسوريا وإسرائيل ، ومصر فى بعض الفترات ، بحيث لم تكن الإرادة اللبنانية حرة تماما فى اختيار رؤسائها السابقين .

أما الآن فمعظم هذه القوى قد رفعت يدها إلى حد كبير ، وخاصة سوريا التى لها عشرات الألوف من القوات المسلحة على الأرض اللبنانية ، وهو موقف ذكى للغاية من الرئيس السورى الجديد بشار الأسد كان لايد أن يحدث بعد أن غادرت قوات الاحتلال الصهيونى الأرض اللبنانية ، وتعالق أصوات لبنانية من الداخل ترى ضرورة فتح ملف العلاقات السورية اللبنانية ، حتى من قبل هؤلاء الذين يمكن أن نسميهم أصدقاء سوريا ، والذين كانوا يتفهمون الوجود السورى فى لبنان ، ولا يسعنا حقيقة إلا أن نبعث بتحية تقدير وإجلال إلى الشعب اللبنانى الذى ما أن فرغ من إعطائنا درسا فى التحرير ، فإننا به يعطينا درسا آخر فى الديمقراطية الحقيقية غير المزيفة .

-----  
• صوت الأثر ، ٢٠٠٠/٩/١٥

## لابد من دفع الثمن !

إذا كنا من الأصوات التي ارتفعت بالتحية والتقدير لنتائج الانتخابات اللبنانية النيابية من حيث ديموقراطيتها وهو الأمر الذي يتعطش إليه كل مواطن في هذه المنطقة العربية ، إلا أن هناك أصواتا أخرى لا يمكن التغافل عما تسوقه من مبررات ، ارتفعت هي الأخرى مؤكدة أنها ديموقراطية غير حقيقية ، على أساس أن رأس المال كان له الدور الأكبر في التأثير على الناخبين ، بحيث يمكن القول بأن النتائج لم تكن تعبر حقيقة عن موقف اللبنانيين بقدر ما عبرت هذه القوى التي امتلكت رأس المال و " رשתه " بلا حساب لشراء الأصوات . وعندما نشير إلى هذه القوى ، تتجه الأصابع على الفور إلى الملياردير الشهير رفيق الحريري رئيس الوزراء السابق والفائز الأكبر في هذه الانتخابات ، خاصة وأن السطوة لم تكن لرأس المال وحده وإنما كذلك للإعلام ، والرجل نفسه يملك قناة فضائية معروفة راحت تروج له ولحلفائه .

ولم تكن هذه مجرد " تخمينات " ، ذلك أن رئيس الوزراء الحالي " سليم الحص " ، وهو معروف بالنزاهة ، نزاهة الجيب ونظافة اليد وصدق اللسان ، دعم الاتهام بسطوة المال في هذه الانتخابات حيث صرح بقوله : " لقد كانت المعركة الانتخابية الأشرس والأوسخ في تاريخ لبنان . لقد استخدمت فيها أسلحة لم تكن مشروعة ومنها المال والعصبية الطائفية ، مما عكس ديموقراطية هزيلة . لقد بذل رأس المال السياسي وصبت شلالته في ميدان المعركة ، فأصبح لكل شيء ثمن ، للجدران والشرفات والنوافذ والضمائر ، وأضحى الولاء يساوى حفنة من المال . ولقد صرف على معركة بيروت وحدها من المال أكثر مما يصرف عادة على الانتخابات الرئاسية الأمريكية " .

وزاد الحص على هذا التصريح قوله كذلك : " لقد قلنا إن المال فاسد ومفسد وأفسد المجتمع ، فأضحت الساحة الانتخابية سوق نخاسة تباع فيها الضمائر وتشتري " . ثم ينزل الستار على تلك المقولة الخطيرة التي أكد فيها " لقد كانت العملية الانتخابية حرة ونزيهة ، وفي المقابل لم تكن عملية ديموقراطية فأضحت الحرية في لبنان أسيرة " !! وقد يبدو للوهلة الأولى أن ثمة تناقضا داخليا في هذا الحكم الصريح ، لكنه يصور الحقيقة إلى حد كبير ، فلم يحدث تزيف في الصناديق ، بكل الصور المعروفة من تبديلها ، أو إشراك أصوات لا وجود لها حقيقى أو تقفيل قبل الموعد أو غير هذا أو ذاك من أساليب شهيرة في

بلداننا العربية ، ولكن بما أن إبداء الرأي الانتخابي كان تحت إغراء المال وغسيل المخ الذي مهرت فيه أجهزة الإعلام ، فإن هذا الرأي لا يعبر عن قناعة اللبنانيين الحقيقية ، وبالتالي تصبح ديمقراطية مغشوشة .

وفي رأينا ، فإنه مع الإقرار بمنطقية وجهة النظر هذه ، إلا أننا ما زلنا على قناعة بأن هذه الانتخابات خطوة أكثر تقدما نحو الديمقراطية ، لأننا لن نستطيع أن نطمع في ديمقراطية كاملة ، فحتى في تلك الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة نستطيع أن نقول أن المال له السطوة الأولى في توجيه الرأي العام في انتخاباتها ، ووسيلته في ذلك بصفة أساسية أجهزة الإعلام ، لكن هناك وسائل وضوابط يمكن الاتفاق عليها للتقليل من جبروت المال و سطوته الانتخابية ، وذلك بتحديد سقف لما ينفق ، وشفافية في الإنفاق بتييح الفرصة لمعرفة كم الإنفاق ومصادره .

إن أخشى ما أخشاه أن يستند أعداء الديمقراطية والمنتفعون بأجواء القهر والاستبداد إلى ما حدث في مزيد من التشكيك في أهليتنا لممارسة ديمقراطية حقيقية ، تماما مثلما يستخدون هذه الحجة البالية ، منذ أيام الاحتلال البريطاني ، وهي أننا لسنا على درجة من النضج السياسي والثقافي والاجتماعي مما يتيح لنا فرصة التمتع بالممارسة الديمقراطية ، ذلك لأن هذه الديمقراطية لها ثمنها الغالي ، الذي لا بد من دفعه .

• صوت الأزهر ، ٢٢/٩/٢٠٠٠

## المحرقة النازية .. عرض مستمر !

منذ يوم الأربعاء الثانى عشر من شهر أبريل هذا العام فاضت أنهر الصحف البريطانية خاصة ، وتبعتها العديد من صحف العالم بأحاديث عن ذلك المؤرخ البريطانى المسكين (ديفيد ايرفنج) الذى وضع إصبعه فى عش الزنابير عندما راح يفتش عن تلك الأسطورة التى عششت فى العقل الغربى منذ الحرب العالمية الثانية زاعمة أن هتلر قد أمر بحرق ستة ملايين يهودى ، وكشف المؤرخ الإنجليزى عن أن هذا الرقم مبالغ فيه للغاية ، بل إنها لكذبة كبرى .

ولابد بداية من الإقرار بأن قتل أى إنسان بدون ذنب ومحاكمة عادلة أيا كان هذا الإنسان ، جريمة بشعة ، لا نجد أصدق تعبيراً عن استنكارها من هذه الآية القرآنية العظيمة التى يقول فيها المولى عز وجل : " . . . من قتل نفسا بغير نفس أو فساد فى الأرض فكأنما قتل الناس جميعا " المائدة/ ٣٢ ، وبالتالي فليس قصدنا أن نهون من قتل اليهود أو غيرهم ، وإنما سعياً وراء حقيقة ما قيل .

والحق أن إيرفنج لم يقدم للمحاكمة بسبب ما رده ، ولكن لسبب آخر ، ذلك أن كاتبة أمريكية تدعى "ديبورا لبيشستات" وجهت إليه اتهاماً فى كتاب لها صدر بعنوان (إتكار الهولوكوست .. انتهاك الحقيقة والذاكرة ) ، فحواه أنه شوه أدلة تاريخية عن عمد مظهراً الحقائق على غير ما حدثت حتى يؤكد صحة ما يرى . وكان أن رفع مؤرخنا قضية على الكاتبة متهما إياها بأنها قذفت فى حقه بالباطل . وكان من الطبيعى أن يصدر الحكم ضده ، فى ظل الثقافة القائمة فى العالم الغربى ، باتهامه بالعنصرية وأنه يعادى السامية ويتحالف مع هؤلاء الذين يعرفون بالنازيين الجدد ، وهو حكم لا بد أن تكون له تداعياته المادية والمعنوية التى سوف تصيبه من غير شك بأضرار فادحة ، منها على سبيل المثال أنه سيدفع نفسه مطالباً بدفع ما يصل إلى مليونى جنيه استرليني مصاريف المحاماة والتقاضى . كذلك كان من الطبيعى أن تنهال عليه صور الشتمة والازدراء من مواقع شتى حتى يظل الضمير الأوروبى معذباً تجاه اليهود ، ويفعل كل ما يمكن لصالحهم حتى يرتاح ضميره ويطمئن قلبه !!

وفى حديث أجراه عاصم القرشى وعامر سلطان مع المؤرخ البريطانى فى منزله فى لندن ، نشرته الأهرام فى ٤/١٦ ، طرح الرجل تساؤلا هاما له مغزاه ، فإذا سلمنا جدلا بأن تاريخ اليهود منذ أن وجدوا هو سلسلة متصلة من التهجير الجماعى الإجبارى ، والاضطهاد المستمر ، و"تطفيش" من دولة إلى أخرى ، أفليس هذا داعيا لهم أن يبحثوا عن مسئوليتهم هم فى هذا الأمر لا أن يكتفوا بإلقاء التبعة دائما على القوى الأخرى غير اليهودية ؟

وإذا كان معظم من يقدمون للمحاكمة يتهمون قضايتهم بالظلم إذا أصدروا حكما فى غير صالحهم ، إلا أن إيرفنج يؤكد أن القاضى كان عادلا وموضوعيا طوال جلسات المحاكمة ، ثم إذا بالنغمة تتغير فى اليوم الأخير الذى شهد صدور الحكم بالإدانة ، مفسرا هذا بأن القاضى كان يعلم يقينا أن مستقبله كان يمكن أن يتعرض لخطر كبير لو صدر الحكم لصالح المؤرخ ، خاصة أمام آلة إعلامية جهنمية تمتد فى مختلف أنحاء العالم مثل الإخطبوط ، قدرة على أن تشكل عقول كثيرين ، وتوجه ميولهم فى الاتجاه الذى تريد ، ومن هنا نفهم عدم غضب مؤرخنا من هذا القاضى مؤكدا أنه تعاطف معه من حيث أنه كان فى موقف غاية فى الصعوبة .

والحق أن إيرفنج لم يكن الأول على هذا الطريق ، فقد أشار محمد حسنين هيكل فى مقدمته للترجمة العربية لكتاب جارودى عن ( الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية ) الذى نشرته دار الشروق ، إلى كتاب الصحفى البريطانى " دوجلاس ريد " المنشور فى الولايات المتحدة عام ١٩٤٧ وعنوانه : ( بعيدا وواسعا: Far and Wide ) الذى توقف طويلا أمام ما شاع عن المحرقة النازية لليهود ، وأراد أن يتحقق من الأمر بطريقة علمية ، وهنا وجد أن عدد اليهود فى إحصاء عصبة الأمم عام ١٩٣٨ وصل إلى ١١ مليونا ، ثم كشف عن أن الإحصاء الصادر عن الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٧ يقول أن عددهم هو ١١ مليونا ، فإذا ما حسبنا الزيادة السكانية التى يمكن أن تطرأ على عدد اليهود ، وجدنا أن من تم إحراقه منهم - على فرض أن المحرقة قد تمت بالفعل - يتراوح ما بين الثلاثمائة والأربعمائة ألف ، وكون هذا العدد يقل كثيرا عن الستة مليون لا يقلل من بشاعة الجريمة بأى حال .

وحدث لريد ما أصبح سيناريو معتادا بعد ذلك ، انهالت عليه صور الهجوم والازدراء ، واختفى الكتاب من السوق بعد فترة قصيرة ، ثم أخذت ستائر النسيان تلف سيرته ووجوده إلى أن اختفى كلية .

وإذا كانت قضية ايرفنج قد برزت على سطح صحافتنا في الشهر الماضي ، إلا أنها كانت قد بدأت قبل ذلك ربما بسنتين أو أكثر ، إذ أشار هيكل في نفس مقدمته لكتاب جارودي أنه شهد بنفسه واقعة ضرب المؤرخ ضربا مبرحا عندما كان يتناول الإفطار في مطعم " ريكشو " القريب من السفارة المصرية في لندن . وكانت الخطورة فيما بدأ يتردد منذ زمن عن التحقيق التاريخي الذي يجريه ايرفنج تكمن في أنه اقترب اقترابا مدهلا من المصادر الحقيقية .

لقد وصل مؤرخنا إلى الإرشيف السوفيتي الذي يؤكد هيكل على أنه هو المعين الأساسي للحقائق المتصلة بالمرقعة اعتمادا على أن الجمهرة الكبرى من اليهود كانوا يعيشون في بولندا التي شهدت أرضها أكبر المحارق وأكثرها عددا ، وكان الجيش السوفيتي هو أول من دخل بولندا ووضع يده على أسرار ما حدث ، ووصل الرجل إلى أرقام قريبة إلى حد كبير من تلك التي سبق أن وصل إليها "ريد" .

وإذا كانت حكاية الهولوكوست أو الإبادة الجماعية قد نشأت منذ ما عرف بمحاكمات نورمبرج فما حكاية هذه المحاكمات باختصار؟

روى جارودي أنه عقب انتصار الحلفاء على دول المحور في الحرب العالمية الثانية ، اتفق قادة الدول الغربية الثلاث ، الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا على ضرورة ملاحقة مجرمي الحرب من الدول الأوروبية التابعة للمحور ، ويكون ذلك بتشكيل محكمة عسكرية دولية تختص بالنظر في النوعيات التالية :

- ١- جرائم ضد السلام ، وتتصل بالمسؤولين عن إشعال نيران الحرب .
- ٢- جرائم الحرب ، وتتصل بكل ما يشكل انتهاكا لقوانين الحروب .
- ٣- جرائم ضد الإنسانية ، وهي تلك التي تتصل بما ارتكب ضد السكان المدنيين .

ويكشف جارودي في كتابه عن الأساطير الإسرائيلية أن الحديث عن الهولوكوست نبع من شهادتين في محاكمات نورمبرج ، أولهما شهادة "فيلهلم هوتل " الذى كان رئيسا للمكتب الملحق بالقسم الرابع فى مكتب الأمن المركزى للرايخ ، إذ ذكر أنه التقى فى أبريل ١٩٤٤ بأدولف إيخمان ودار بينهم حوار فى شقته ببودابست ، وكان يعرف أن الحلفاء يعتبرونه مجرم حرب لأنه يحمل فى عنقه وزر آلاف اليهود الذين قتلوا ، فسأله عن عددهم ، فأجاب قائلاً أن هذا الموضوع على درجة عالية من السرية ، ثم ذكر أنه المعلومات المتوافرة لديه جعلته يخلص إلى نتيجة مؤداها أن هناك أربعة ملايين يهودى قتلوا فى شتى معسكرات الاعتقال ، بالإضافة إلى مليونين آخرين لقوا مصرعهم بوسائل أخرى .

ولم تخرج الشهادة الثانية عن نفس المعنى .

ومن هنا نبئت هذه الإشاعة التاريخية الكبرى والتي استثمرت - وما زالت تستثمر -

أيضا استثمار .

ويتملى كتاب جارودي بالعديد من البراهين والأدلة التى تؤكد أن الهولوكوست قد " نفخ " فيها لتبدو أضخم بكثير مما حدث بالفعل ، ولسنا فى معرض تبسيط ذلك فالكتاب متوافر لمن يريد المزيد ، لكننا نكتفى بالإشارة إلى بتلك الحلقة الدراسية التى عقدت فى جامعة السربون فى فبراير من عام ١٩٧٩ فى باريس من أجل التصدى لهؤلاء الذين ينادون بضرورة إعادة النظر فى قضية الإبادة الجماعية ، ومع ذلك فلم يجد كل من "ريمون آرون" و "جاك فوريه" إلا أن يعترفا فى المؤتمر الصحفى الذى عقد بعد انتهاء الحلقة بما يلى : " على الرغم من البحث الدائب المستفيض فإنه لم يعثر مطلقا على أمر من "هتلر" بإبادة اليهود " .

وينفى جارودي ، وهو يسوق العديد من الأدلة الدامغة ، أنه يقصد التهوين من شأن الجرائم التى اقترفها هتلر ، ويصرح بأن هدفه هو أن ينبه إلى حقيقة هامة قاطعة عجز عن تجاهلها حتى هؤلاء المتحمسون لمسألة الإبادة ، تلك الحقيقة هى أنه خلال السنتين الأخيرتين من الحرب خاصة بعد معركة ستالينجراد كان هتلر يمر بفترة صعبة للغاية ، بعد أن تمكن الحلفاء من أن يدمروا العديد من مواقع إنتاج حربى وشبكة مواصلات ألمانية ، مما كان لابد معه لهتلر أن يفكر فى تجميع مزيد من القوات ، والاستعانة بأعداد كبيرة إضافية يجندها ، وهذا بدوره أدى إلى تفريغ عدد من المصانع من عمالها ، إذ هنا نرى مع جارودي صعوبة تفكير هتلر فى إبادة اليهود !

مرة أخرى فقتل إنسان واحد برئ ، يهوديا أو غير برئ هو عمل مجرم ، لكن التشبث بترديد رقم (٦) ملايين زعم إحقاقهم ، يراد به عملية تعذيب للضمير الأوربي ، وتبرير أعمال أخرى يقوم بها أسلاف اليهود حاليا في القتل والنهب والاستغلال والسطو ،،، وإلا فما معنى تجاهل هذه الأرقام المعروفة عن ضحايا الحرب العالمية الثانية وحدها والتي وصلت إلى :

خمسین مليوناً من البشر على مستوى العالم ، اختص منهم الاتحاد السوفيتي وحده بسبعة عشر مليوناً ، وألمانيا نفسها بتسعة ملايين ، فضلا عما تكبدته البلدان التي احتلها القوات النازية وفي مقدمتها بولندا ، ولا نستطيع أن ننسى ملايين من جنود بلدان إفريقية وآسيوية شاركت في الحرب أو وقع عليها اعتداء ، وكل هذا يشير إلى أن اليهود لم يكونوا مقصودين بالقتل والإبادة ، وأنهم لا ينفردون من دون العالم كله بنتائج الحرب الكارثة ، ويظلون يحصلون بالتالي وحدهم على التعويض، من وقت لآخر !

كذلك استطاع جارودي أن ينشر عددا غير قليل من الكتابات والتصريحات التي صدرت عن مصادر صهيونية وغربية تتضح بالعنصرية والدموية بدرجة قد تفوق مثيلتها عند النازيين ، لكن أحدا لا يلتفت إليها ونسوق منها على سبيل المثال هذه السطور المطولة من مذكرة طويلة بعث بها ونستون تشرشل رئيس الوزراء البريطاني أثناء الحرب في يوليو عام ١٩٤٤ إلى رئيس أركان القوات البريطانية : " الجنرال هاستينجز إيماي " جاء فيها ::  
" أود أن تفكروا بشكل جدي في مسألة الغازات الخائفة . . .

فمن العبث أن نضع الاعتبارات الأخلاقية في الحسبان في هذه القضية ، بينما سبقنا العالم أجمع إلى استخدامها خلال الحرب الأخيرة دون أن يلقي ذلك معارضة من دعاة النزعة الأخلاقية أو من الكنيسة . ومن جهة أخرى ، فقد كان قصف المدن المفتوحة يعد أمرا محظورا من قبل ، أما الآن فقد أصبح شيئا عاديا وحقيقة واقعة ، فهو لا يعدو أن يكون مجرد تقليعة ، لا تختلف كثيرا عن التقاليع الخاصة بطول أو قصر " جونلة " المرأة .

وأود أن ندرس الأمر بأعصاب باردة ونبحث كم يكلفنا استعمال هذه الغازات . . . ويجب ألا ندع المبادئ البالية تغل أيدينا !!!

إن بوسعنا أن نفرق مدن الرور وغيرها من المدن الألمانية بحيث يصبح أغلب سكانها بحاجة إلى تلقى علاج دائم ٠٠٠ وقد يتعين علينا الانتظار بضعة أسابيع أو بضعة شهور قبل أن أطلب منكم إغراق ألمانيا بالغازات الخائفة ، وإذا ما حدث ذلك فسوف نفرقها تماما . . . ."

وتمت محاكمة جارودي على كشفه للحقائق ، نشرت دار الشروق ترجمتها أيضا بالعربية ، والتزم الضمير الغربي الصمت تماما أمام سلسلة لا تتقطع من الابتزازات من قبل دولة يحلو للغرب أن يصفها بأنها أكثر دول الشرق الأوسط ديمقراطية ، ألا وهي إسرائيل ناسيا أنها :

- الدولة الوحيدة التي ما زالت تطبق في فلسطين أساليب الاستعمار الاستيطاني بسعيها لطردهم الفلسطينيين - المواطنين الأصليين - مثلما كان هتلر يريد أن يطرد اليهود من أوروبا!  
- الدولة الوحيدة التي تحتفظ بسياسة التمييز العنصري بعد انهزام هذه السياسة في إفريقيا ، وهو ما سماه البعض بحق " الكارثة الروحية " .

- الدولة الوحيدة في العالم التي تجيز فيها " المحكمة العليا " التعذيب .  
- الدولة التي توجد فيها " الفاشية الحاخامية " والتي تصنع قتلة باسم الحق الإلهي ، مثل قاتل اسحق رابين ، أو قاتل المصلين المسلمين باروخ جولدشتين ، والذي شيد له مواطنوه ضريحا رخاميا باعتباره بطلا ، إذ نجد محفورا على الضريح : " إلى البطل باروخ جولدشتين " ، ولا تكاد باقات الورد التي ترسل إليه تشهد ذبولا من كثرة تكرار إرسالها .

وتتكرر المحارق والمذابح للعديد من شعوب العالم ، وخاصة في منطقتنا العربية والإسلامية :

- هل نعيد إلى الأذهان مذابح صبرا وشاتيلا ، ومن قبل ، بحر البقر ، ودير ياسين ، وقانا ٠٠ وغير هذه وتلك من عشرات الأحداث المتشابهة ؟

- هل يحتاج القراء أن نذكرهم بمئات الألوف الذين يموتون سنويا من شعب العراق طوال سنوات عشر ، جوعا وسوء صحة وعجزا نتيجة الحصار؟

- هل يحتاج القراء أن يرجعوا إلى كتابات تاريخية تنبئهم بألوف القتلى والمذبوحين والمشردين من شعوب القفقاز المسلمين طوال عشرات السنين من تاريخ روسيا سواء في العصر القيصرى أو الشيوعى أو الرأسمالى المعاصر ؟

- ألا يلاحظ القارئ أنه قلما يمر أسبوع إلا ونقرأ فى الصحف عن اكتشاف مقبرة جماعية فى أرض بلقائية لعشرات من السكان المسلمين ؟

إن مثل هذه الأمثلة ، وهناك كثير غيرها بطبيعة الحال ، لا تؤرق الضمير الغربى . وربما يكون هذا - على الرغم من شناعته وبشاعته - مفهوما وميررا قياسا إلى العديد من الاعتبارات الخاصة بهم ، لكننا لا نكتب عن هذا كله لنوجه إليهم اللوم ، ولا لنكتشف لهم أساليبهم ، فهذا كله ليس جديدا حقا ، وليس مستغربا ، لكن المستغرب حقا أن يطل علينا بعض من ينتمون للأمة العربية على شاشات التلفزيون ليدافعوا عن هؤلاء القتلة السفاحين ، بزعم أن ما سبق أن عرضا طرفا منه إنما هو ماض ولى ولن يعود ، و" عفا الله عما سلف " ، مع أن الطرف الآخر المعادى لا يسلك وفقا لهذا المنطق .

إننا لا بد أن نكتب عن مثل هذا تذكرة مستمرة للقراء حتى تظل مشاعر الحذر واليقظة متأججة داخلهم أمام عشرات الوسائل الجهنمية التى تتخذ على كافة الساحات تبغى مسح الذاكرة وإظهار الأعداء أصدقاء !

• صوت الأزر ، ١٠/٢٧ ، ٢٠٠٠/١١/٣